

مجلس الأمة 59

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
الجزائر -

العدد التاسع والخمسون - فيفري 2014

رئيس المجلس في اختتام الدورة:

• أمام الاستحقاق الوطني في أفريل 2014 ..
الجزائر في حاجة إلى هبة وطنية

• الأحزاب السياسية أمام رهان وطني ..
ومحك مصيري ..

• والسلطات العمومية مدعوة لتمهيد
الطريق نحو أداء الواجب الانتخابي

أعضاء المجلس يواصلون
في جلسات الأسئلة الشفوية
تحسس انشغالات المواطن
والتعبير عن
هموم الجزائر العميقة



قانون المالية لسنة 2014
مخصصات مالية مالية لأهواء
البرنامج الخماسي 2010 - 2014 ..
ولا رسوم جديدة

مجلس الأمة 60

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
الجزائر -

العدد الستون - أفريل 2014

رئاسيات 2014



الحملة الانتخابية ..
مناسبة لترسيخ الوعي الوطني ..
و 17 أفريل المروري يارادة
الشعب إلى المستقبل الواعد

مقابلات

• معالجة النفايات : كيف يمكن تحويل
تهديد البيئة إلى منفعة اقتصادية؟



• المرأة تجاوزت
الجدل العقيم
وهي تحت سقف
المواطنة الحققة

الخرجات الاستطلاعية

المركز الوطني
لانتاج الوثائق
المؤمنة



القاعدة
الجوية
لبوفاريك



مع صدور العدد الموالي (60) .. تكونت مجلة مجلس الأمة قد
قطعت مسافة السنين عبود .. وثقت نشاطات مجلس الأمة
.. وأعطت صورة عن أداء هذه المؤسسة الدستورية
ودورها ..
ورأت الحملة بتأمل أن تتلقى الملاحظات والانتقادات التي
من شأنها أن تؤدي إلى تجاوز النقائص وبلوغ المستوى
النسود في إطار الضوابط والمعايير التي تحكم وسائل
الاتصال المؤسسي.

الفهرس

اختتام الدورة الخريفية

04 الجزائر تفادت «الهزات» بوعي الشعب

جلسات

08 الملجأ «اجلاء» الحقيقة .. وتحقيق العدل مهنة المحاماة

الاسئلة الشفهية

11 < إدماج حاملي الشهادات الجامعية في عالم الشغل

13 < اجراءات تسهل للأشخاص استخراج الوثائق

الإدارية داخل وخارج الوطن

14 < تكوين إزمي في التسيير للمنتخبين المحليين

قانون المالية

16 الإلتزام بتنفيذ الشطر الأخير من البرنامج الخماسي

تدخلات المجموعات البرلمانية

22 «جبهة التحرير الوطني»
الظروف الاستثنائية قد تسمح بفهم أحكام قانون المالية

«الثلك الرئاسي»

26 رهان محاربة الفساد .. وتأكيد الثقة عبر تحسين الخدمة العمومية

«التجمع الوطني الديمقراطي»

31 بناء الاقتصاد على أسس الجدوى والمنافسة

تحليل

34 السنة الأخيرة من المخطط الخماسي 2009 - 2014

النشاط الخرجي

42 استقبالات

ندوات

46 صوت الديمقراطية .. كيف يمكن إعلائه؟

مقابلات

48 < الموارد البشرية في البرلمان .. الوظيفة والتأهيل

49 < آليات التشغيل .. التجربة والنتائج

50 < السمعى البصري .. نحو مشهد تعددي!

52 < المرأة البرلمانية ووسائل الإعلام ..

53

الصدار البرلماني



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بغيوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي
غيبوب أمال

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية
للتشهر والإشهار (anep) روية

رت.م.د: 2641 - 1112

الإيداع القانوني: 98 - 1223

العنوان: 07 شارع زروت يوسف

الهاتف: 021 74 60 59

الفاكس: 021 74 60 83

البريد الإلكتروني:

revue@majliselouma.dz



«البرلمان من المؤسسات الرسمية البارزة في الحياة السياسية لأي نظام سياسي وذلك للأدوار الكثيرة الموكلة له، سواء تعلق الأمر منها بالتشريع أو الرقابة أو التحقيق أو المتابعة وإذا كانت للبرلمان هذا الأثر في شؤون الحياة العامة، فإن له ارتباطا وثيقا كبيرا بقسم المواطن بأبعادها المختلفة التي تجاوزت الطرح الكلاسيكي القائم فقط على الشعور بالانتماء إلى الوطن».

الجزائر تفادت «الهزات» بوعي الشعب



ألقى السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة في اختتام دورة الخريف كلمة تناول فيها جدول أعمال الدورة وأهمية النصوص المبرمجة فيها .. وتطرق إلى الوضع العام سياسيا واقتصاديا داعيا إلى ضرورة النجاح الاستحقاق الوطني أفريل 2014

بودي في البداية أن أرحب بكافة ضيوفنا الكرام الذين شرفوا هيئتنا بالحضور والمشاركة في هذه المناسبة البرلمانية الخاصة. وللجميع أقول بأننا مرتاحون غاية الارتياح لهذا الحضور ولهذه المشاركة... نلتقي كالعادة في هذا الموعد... موعد اختتام الدورة الخريفية العادية. وكالعادة المناسبة تشكل الفرصة المواتية التي تعطينا الإطار والمناسبة لكي نتولى أمامكم استعراض الجهد الذي بذل خلال الدورة وتقييم الحصيلة التي معاً حققناها... سواء على صعيد العمل التشريعي أو الرقابي أو البرلماني. مناسبة اختتام الدورة تعطينا كذلك الإطار والمناسبة التي من خلالها نطرح بعض الأفكار ونبدي بعض الملاحظات حول ما يجري حولنا وحول واقع بلادنا السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة...

كون الدفاع بشكل الركيزة الأساسية التي لن تكون بدونها لا محاكمة عادلة ولا عدالة منصفة. علاوة عن كونه سيكون إضافة نوعية في المنظومة التشريعية للبلاد.

• وفي إطار دعم الحريات الدستورية في التعبير عن الرأي، صادق مجلس الأمة على القانون المتعلق بالسمعي البصري، وهو القانون الذي ظل يترقبه الجميع، سواء كانوا من أصحاب مهنة السمعي البصري أو من المواطنين التواقين إلى التعاظم مع وسائل إعلام مهنية تتمتع باحترافية واضحة وتبني الموضوعية في المعالجة والجرأة في الطرح... وتمكن المواطن من الإلمام الكافي بما يجري في محيطه وفي الخارج.

• خلال الفترة صادقت هيئتنا على قانون المناجم الذي جاء لسد ثغرات قانونية كانت موجودة وليعيد النظر في مفهوم الاستثمار في حقل المناجم. في إطار مقاربة تلاءم والتطورات الحديثة التي تمس قطاع المناجم.

تأتي مصادقة هيئتنا على القانون المعدل والمتمم لقانون العقوبات في سياق تكيف منظومتنا القانونية مع المستجدات التي ولدها تطور المجتمع في بلادنا والعالم، وهي تأتي تماشياً مع مضمون الاتفاقات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب وأنواع الجرائم الحديثة التي بدأت تنتشر ببلادنا أيضاً في السنوات الأخيرة للأسف...

الأمر الذي يلقى كامل رضانا في مجلس الأمة... غير أنني أعتزم هذه السانحة لأعبر عن الأمل في أن تعمل الحكومة مستقبلاً على إرفاق نص هذا القانون بملخص عاكس لمضمونه؛ حتى يسهل لعضو البرلمان التعاظم معه بيسر...

.. نصوص ذات صلة بالعدالة

خلال هذه الدورة أيضاً ناقش وصادق أعضاء مجلس الأمة على القانون المتعلق بمهنة المحاماة. وكما تعلمون، فقد كان هذا القانون مسجلاً في الدورة الربيعية الماضية، غير أنه وبالنظر لضيق الفترة التي كانت تفصل ما بين موعد إحالة مشروع النص المذكور وموعد اختتام الدورة.

واستجابة لطلب لجنة الشؤون القانونية بمجلس الأمة بإعطائها مزيداً من الوقت قصد إيلاء النص المذكور العناية المطلوبة... فقد وافق مكتب مجلس الأمة على التأجيل.

وهكذا، فقد جاءت مصادقة أعضاء مجلس الأمة على هذا القانون لتسد فراغاً كان قائماً وهي جاءت لتسهم في حماية حقوق المواطن، لما سيوفره هذا القانون من وسائل إجرائية تعزز من دفاع المواطنين على حقوقهم أمام المحاكم،

لسنة 2014 الذي أتى ليترجم الإرادة السياسية للدولة في تطوير البلاد ومواصلة تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية ولتعزيز وتيرة التنمية ومضاعفة عدد المشاريع الاستثمارية، واستكمال الشطر الأخير من البرنامج الخماسي المسطر للمرحلة...

وهو البرنامج الذي فيه أكدت الدولة عن عزمها على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين ظروف معيشة المواطن، لاسيما في مجالات السكن، التشغيل وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

وباعتبار أن قانون المالية - كما سبق أن قلت (في مناسبة سابقة) - يعد بمثابة الكشف الطبي للحالة الصحية لواقع البلاد، فإني أقول اليوم أن جملة التدابير المالية والتشريعية التي جاء بها هذا القانون من شأنها أن تؤمن للحركة التنموية للبلاد حيويتها وتعطيها الدفع النوعي المنتظر بما توفره من تدابير وتشجيعات وتحفيزات كثيرة ستعكس إيجاباً على وتيرة التنمية وتعزز بالتالي من قدرة المواطن في تحسين مستواه المعيشي...

• أما بالنسبة لقانون ضبط الميزانية لسنة 2011، فقد صادق أعضاء المجلس عليه انطلاقاً من كونه يعزز الدور الرقابي البعدي لعضو البرلمان ويوسع من نطاق الشفافية في التسيير فيما يتعلق بتنفيذ البرامج التنموية ومتابعة أوجه إنفاق المال العام.

... بودي بهذه المناسبة أن أسجل كبير ارتياح أعضاء مجلس الأمة كون قانون ضبط الميزانية أصبح يأتي البرلمان وفقاً لما هو مكرس قانوناً وبصفة منتظمة.

مجلس الأمة ركن في الاستقرار المؤسسي

يندرج الجهد الذي بذله أعضاء مجلس الأمة خلال الفترة ضمن سياق العمل العادي الذي ما فتت هيئتنا تقوم به منذ ستة عشر عاماً من إنشائها وممارستها لدورها المكرس وتفاعلها الأكيد مع محيطها، وتكيفها المحسوس مع التطورات التي تعرفها البلاد عامة...

ورغم حداثة التجربة وقصر المدة، فقد تمكن مجلس الأمة من المساهمة في ترقية الأداء البرلماني وفي إثراء المنظومة التشريعية. وهو دعم بشكل محسوس كذلك الاستقرار المؤسسي في بلادنا...

دورة ثرية .. ونتائجها واضحة

أقول إن الدورة الخريفية العادية التي نشرف اليوم على اختتامها، كانت أكثر من عادية، وعلى أكثر من صعيد، فهي كانت كذلك على صعيد عدد النصوص المصادق عليها أو على صعيد مضمون هذه النصوص وطبيعتها...

• الأمر الذي أعطى عمل (الدورة) الأهمية والخصوصية... وهكذا فقد درس وصادق أعضاء مجلس الأمة على قانون المالية

انجام الاستحقاق الوطني يدفع بالبلاد إلى الأمام

سوى محاولة بائسة لطمس معالم الواقع الملموس لتغليب الرأي العام بحقيقة الأمور...

إننا إذ نقول بهذا الكلام فمن باب تذكير أصحاب الطروحات السوداوية وندعوهم إلى ضرورة التحلي بالحد الأدنى من الموضوعية عند إصدار الأحكام أو لدى التعاطي مع الوقائع والأرقام...

يقدر ما تشكل سنة 2014 حداً فاصلاً بين نهاية خطة اقتصادية وبداية أخرى، فإنها في جانبها السياسي تمثل نهاية عهد رثاسية واقترب أخرى. ومن هنا، فإن أهم ما ميز فترة انعقاد الدورة، هو استدعاء السيد رئيس الجمهورية للهيئة الناخبة لاختيار رئيس الجمهورية للفترة القادمة، وهي الفترة التي سيكون الجزائريون فيها على موعد مع التاريخ لتسطير معالم طريقهم نحو المستقبل واختيار من يتولى قيادة بلادهم للسنوات الخمس القادمة...

الجملة الانتخابية.. مناسبة لتكريس التعددية والتنافس

لا شك أن كل واحد منكم سيخوض حملته الانتخابية لصالح المرشح الذي يدعمه أو البرنامج الذي يساير قناعاته، وهذا ما تقتضيه أجدليات الممارسة الديمقراطية. غير أن ما ينبغي الدعوة له في هذه المناسبة، هو أن يعمل كل واحد منكم على إنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام وأن يحرص على أن يتم ذلك في كنف الهدوء والأمن والطمأنينة، والعمل على إقناع الشعب بضرورة المشاركة في هذا الاستحقاق الكبير والموعود الهام...

ذلك أن المشاركة في الانتخابات تعتبر حقاً لكل مواطن ولكنها «أخلاقياً» تعد واجباً مواطناً أيضاً... لأن التفریط في استعمال هذا الحق قد يحمل في طياته عواقب غير حميدة... ولعل تجربة بداية التسعينيات ليست بعيدة عن أذهاننا... لذا فإننا نأمل للاستحقاق القادم أن يكون مناسبة جد مواتية لمشاركة شعبية واسعة لاختيار من يقود البلاد وأيضاً لتكريس الممارسة الديمقراطية فيها.

لكن ما يدعوننا إلى الارتياح هذه المرة هو أن الممارسة الديمقراطية لم تعد مجرد شعار بقدر ما هي أضحت حقيقة ملموسة على صعيد الواقع المعاش وهي تؤكد فعلاً أن الشعب هو مصدر كل السلطات... خاصة وأن التعددية السياسية والحزبية باتت هي الأخرى واقعا ملموسا ويتم التعاطي معها باعتبارها عامل ثراء وتوسع في البلاد وهي ليست عنصر اختلاف وفرقة...

وإن ما يدعو إلى الارتياح هذه المرة ويجعلنا تتفاءل خيراً أيضاً هو الحضور الكبير للأحزاب السياسية التي نأمل منها أن تتحرك جدياً في الساحة السياسية وتحفز المواطن على الذهاب إلى صناديق الاقتراع... كما أن السلطات العمومية التي تمارست على تنظيم الانتخابات المحلية منها والوطنية مطالبة هي الأخرى بأن توفر كافة الشروط المشجعة على تأدية هذا الواجب الانتخابي الوطني...

وفي الأخير بودي أن أتوجه للجميع على كل ما قام به الإخوة والأخوات من جهد خلال الدورة وأشكر السادة أعضاء الحكومة على تعاونهم مع الهيئة.



الجمهورية الجزائرية بخير كذلك بفضل يقظة أبنائها الذين كانوا باستمرار وأعون لواقع التحديات التي تواجه بلادهم ومُدرِّكون خاصة لحقيقة مضاعفات التطورات التي تجري في منطقتهم...

وإن هذا الوعي وذلك الإدراك مضافاً لهم كل ما تحقق من إنجازات في مختلف الميادين إستفاد منها الأغلبية من أبناء شعبنا... هو الذي جنب الجزائر في كل مرة من الوقوع في الهزات التي من شأنها الإضرار باستقرارها ووحدتها شعبيها...

ولكننا نود أن نؤكد مع ذلك على ضرورة الاستمرار في تقوية البقعة وبذل الجهد لصيانة وحدة الشعب والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والدفاع على المكاسب التي حققتها البلاد في مختلف المجالات، وندعو لكي يعمل الجميع على تعزيز الاستقرار وتقوية أركان الدولة.

إننا بالمناسبة نريد أن نشيد بكافة الجهود التي يبذلها الخيرون من أبناء الجزائر من أجل إعادة الأوضاع لحالتها الطبيعية في ولاية غرداية وندعو الأطراف المعنية إلى اعتماد الحوار لحل المشاكل لدى بروز التوترات الظرفية وكلما تعكرت الأجواء بين الأفراد أو الجماعات... والأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد قبل أي مصلحة أخرى...

الحقائق غير قابلة للتقييم..

وبالعودة إلى موضوع النتائج المحققة، فإننا نقول: إن الفهم الخاطئ الذي يحاول البعض طرحه للتقييم على نتيجة الجهد التنموي المبذول، لا تعدو أن تكون

الاستثمار وتطوير القدرات الإنتاجية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبنارك كافة الإجراءات التحفيزية التي أقرتها لتوجيه الاستثمار نحو الجنوب والهضاب خاصة... من خلال تخفيض الضرائب وتسهيل القروض الميسرة، والتي تخص مختلف برامج تشغيل الشباب على وجه الخصوص...

لا شك أن مثل هذه الخطوات ستساهم في خلق مناصب شغل وهي ستقلص من دون شك من نسبة البطالة وتحقق التوازن التنموي بين مختلف جهات الوطن.

في باب آخر، ينبغي التنويه بالجهد الرامي إلى عصنة الإدارة والتخفيف من ثقل معاملاتها، وتفعيل الإدارة الإلكترونية، وإصلاح القطاع المالي، ومحاربة القطاع التجاري الموازي.

ونحن إذ نقدر كل هذه الجهود، التي تصب كلها في إطار ترقية وتحسين إطار معيشة المواطن، فإننا في ذات الوقت ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهد لوضع حد للمعوقات التي لازالت تؤثر على وتيرة التنمية وعلى مصداقية عمل الدولة، والتي يأتي في مقدمتها ظاهرة الفساد والبيروقراطية، والحسوبية، واستغلال النفوذ.

وكما سبق لي أن قلت من علي هذا المكان: أن الواقع الملموس هو خير شاهد على ما يجري في البلاد، وأن الجزائر - رغم خطب الشؤم التي يلوح بها البعض - فهي بخير وهي آمنة ومستقرة وهي كذلك لأن مؤشراتنا الاقتصادية إيجابية... وهي كذلك بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجها السيد رئيس

• كذلك وقصد ترقية خدمات المرفق العام ومواكبة التطور الحاصل في مجال رقمنة الوثائق الخاصة بالسفر، بما يستجيب لتوصيات المنظمات العالمية للطيران المدني والتخفيف من الإجراءات الإدارية، صادق مجلس الأمة على القانون المتعلق بسندات وثائق السفر...

استمرار النشاط البرلماني

• في الجانب الرقابي، عرفت الدورة تنظيم هيئتنا لعدد هام من الجلسات المخصصة لطرح أسئلة شفوية عديدة شملت جل القطاعات الحكومية، ومكثت السيدات والسادة أعضاء المجلس من طرح انشغالاتهم على مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة والتعرف على كيفية وظروف تنفيذ المشاريع الإنمائية، وفي ذات الوقت نقل انشغالات المواطنين إلى الجهات المختصة في الهيئة التنفيذية. مثلما كانت لهم الفرصة أيضاً لتوجيه أسئلة كتابية عديدة أين تلقوا ردوداً حولها.

• وخلال الدورة خصص مجلس الأمة بالتنسيق والتعاون مع المجلس الشعبي الوطني والجهات المختصة ضمن الهيئة التنفيذية جزءاً هاماً من نشاطاته، لما أصبح يطلق عليه الآن بالدبلوماسية البرلمانية، وكانت غاية مجلس الأمة من تنظيم هذا الشكل من أشكال النشاط هي التعريف بمواقف الجزائر من مختلف القضايا الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي كافة تحركاتنا كانت وفودنا تسعى لشرح سياسات الجزائر في مختلف القضايا... وبالطبع فإن غايتنا كانت ترمي إلى التعريف بالجهد الذي تبذله الدولة من أجل ترقية مواطنيها وتأمين سبل العيش الكريم لهم... كما كانت توضح لنظرائها مواقف الجزائر من مختلف القضايا المطروحة في المنطقة والعالم، والتي تأتي قضيماً فلسطين والصحراء الغربية في مقدمتها...

التنمية المستدامة.. الرهان الأول

لقد عودت نفسي وإياكم، في مثل هذه المناسبات، أن أعرج بالحديث على واقع البلاد وتقديم بعض القراءات وإبداء بعض الملاحظات حول ما يجري حولنا وفي مختلف المجالات، فناعة مني بأن هيئتنا معنية بكل ما يجري في محيطها من تغيرات أو أحداث، وهي معنية كذلك بكل ما من شأنه أن يحقق الاستقرار للبلاد ويوفر الأمن والعيش الكريم للمواطن... وهي معنية خاصة بكل ما يتصل بتعزيز وتقوية شروط الممارسة الديمقراطية في البلاد...

• في هذا السياق، فإننا نود أن نسجل ارتياحنا لكافة الجهود التي ما فتئت الحكومة تقوم بها، من خلال متابعتها الميدانية لتنفيذ المشاريع الإنمائية عبر ولايات الوطن، ولتوطيد قنوات الاتصال والحوار مع ممثلي مختلف مكونات المجتمع والعمل على التكلل بانشغالات المواطنين، كون هذا الجهد يندرج ضمن مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

• إننا بهذه المناسبة نريد أن نشم كل ما تم تحسبه على أرض الواقع، لاسيما فيما يتعلق بالهياكل القاعدية، والمنشآت السكنية، والمرافق الخدمية والجزوارة، والمؤسسات التعليمية والجامعية.

كما نعبّر عن ارتياحنا للتدابير التي اعتمدها الحكومة بخصوص ترقية

قانون تنظيم مهنة المحاماة الملجأ لـ «اجلاء» الحقيقة . وتحقق العدل

رأي اللجنة وتوصياتها



تضمن اللجنة الأحكام التي تضمنتها نص هذا القانون الذي يعتبر من أهم القوانين التي جاءت في إطار الإصلاحات التي يعرفها قطاع العدالة كما رأت اللجنة أن النص الجديد سيخطو بالجزائر خطوة كبيرة نحو تعزيز وتطوير مهنة المحاماة وسيتمكن المحامون من أداء مهنتهم وحفظ حقوق المتقاضين في ظل محاكمة عادلة، لاسيما وأنه في نظر الخبراء وأهل الاختصاص يعد أحد أرقى قوانين المحاماة على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط في الوقت الحاضر. كما سجلت اللجنة جملة من التوصيات التي تخص جملة من الانشغالات التي حرص الأعضاء خلال المناقشة العامة على ضرورة التكفل بها :

- الإسراع في إنجاز المدارس الجهوية لتكوين المحامين وتحضير المترشحين لشهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة، وإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بتنظيم كفاءات سيره .

- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بكفاءات تطبيق المادة 34 الخاصة باشتراط اجتياز مسابقة للالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة .

- الإسراع في وضع مدونة لسلوك أخلاقيات مهنة المحاماة

- تفعيل الحوار بين رؤساء المجالس القضائية وممثلي منظمات المحامين، حفاظا على الانسجام ومرونة الجهاز القضائي .

- استشارة منظمات المحامين عند إعداد مشاريع القوانين ذات الصلة بالمنظومة القضائية وحقوق الانسان .

- ضرورة الحفاظ على مصالح المتقاضين في حالة حدوث إخلال بنظام الجلسة المنصوص عليه في المادة 25 .

- العمل على خفض نسبة الرسم على القيمة المضافة على أتعاب المحامي بما يخفف الأعباء المالية عن المتقاضين، وتمشيا مع النظام الجبائي لأغلب أصحاب المهن الحرة .

الاطراف لاتخاذ ما يروونه مناسبا، وعلى غرار كل النزاعات يمكن اللجوء إلى القضاء لحلها.

وفيما يتعلق بالمجلس التأديبي، أوضح أن نص القانون تضمن إجراءات واضحة في هذا المجال، سواء تعلق الأمر بمتابعة الشكاوى من طرف المتقاضين أو طرق الطعن وغيرها من الإجراءات التي نص عليها.

وبشأن حالات التنافي، أوضح أن مبدأ التنافي في بعض المهن مكرس في التشريع الجزائري ومنصوص عليه في قوانين عدة دول، أما بالنسبة لسبب تنافي مهنة المحاماة مع العهدة البرلمانية فيعود إلى ان صلاحيات أعضاء البرلمان محددة دستوريا وقانونيا، ولا يمكن الجمع بينها وبين مهن ووظائف أخرى.

وبخصوص المقصود بشهادة الدكتوراه المنصوص عليها في المادة 35، أوضح أن المشرع يقصد بها شهادة الدكتوراه المتعارف عليها وفقا لما هو متعامل به في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وعن الانشغال المتعلق بإنشاء المدارس الجهوية لتكوين المحامين، أوضح أن مشروع القانون نص على مدرسة وطنية لتكوين المحامين، غير أنها أصبحت مدارس جهوية بعد تعديل المشروع من طرف المجلس الشعبي الوطني، وأكد أن إنشاء مدارس جهوية فكرة جيدة غير أن تمويل إنشاءها قد يطرح إشكالا مستقبلا.

وبخصوص عدم وضوح المادة 22 المتعلقة بتفتيش مكتب المحامي، أكد أن القاضي المختص هو من يملك صلاحية تفتيش مكتب المحامي، وأن اختصاص القاضي يختلف باختلاف طبيعة القضية.

وحول إمكانية تمثيل المحامي التابع لمنظمة أجنبية أطرافا أمام الجهات القضائية الجزائرية العسكرية، أوضح أن التعاون بين المحامي الجزائري والمحامي الأجنبي وكذا تمثيل هذا الأخير للأطراف أمام الجهات القضائية الجزائرية يكون في إطار أحكام الاتفاقيات الدولية التي تبرم بين الجزائر والدول الأخرى في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بعدم النص على مهنتي التدعيم والوساطة، فقد أوضح أنهما تخضعان لإطار قانوني واضح.

- تفسير المادة 30 بالنسبة للدرجة الثانية، حينما يكون القاضي من أقرابه.

• بعد أن ذكر ممثل الحكومة بالإطار العام لمشروع هذا القانون الذي يعود تاريخ إعداده إلى عدة سنوات والذي مر كذلك بمراحل عدة قبل إحالته على المجلس الشعبي الوطني الذي بدوره ادخل عليه بعض التعديلات قبل أن يحال على مجلس الأمة، أجاب ممثل الحكومة على انشغالات أعضاء مجلس الأمة المتعلقة بشروط الالتحاق بمهنة المحاماة واشتراط شهادة الليسانس في الحقوق أو ما يعادلها، حيث أوضح أن معادلة الشهادات الجامعية من صلاحيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكل شهادة معادلة لشهادة الليسانس في الحقوق تمكن حاملها من الالتحاق بمهنة المحاماة.

وبشأن العلاقة بين قواعد ممارسة مهنة المحاماة وأخلاقياتها، أكد أنه ليس من الممكن خضوع تنظيم هذه العلاقة للقانون وحده بل خضوعها للأعراف والتقاليد التي يتسم بها المحيط القضائي، سواء تعلق الأمر بالمحامي أو القاضي، فكل منهما يجب عليه أن يتحلى بروح المسؤولية وقواعد وسلوكيات شرف المهنة فكلهما يسعى من أجل إجلال الحقيقة وتحقيق العدل.

أما عن الحوادث التي قد تخل بنظام الجلسة وعدم تحديد أجل استئنافها في حالة توقيفها والإجراءات الواجب اتباعها ومصير المتقاضين في هذه الحالة أوضح أن مثل هذه الحوادث نادرا ما تقع، مشيرا إلى أن المادة 25 لم تحدد بالفعل أجلا لاستئناف الجلسة، غير أن التطبيق الميداني لهذه المادة سيكرس تقاليد يمكن اعتمادها للوصول إلى حل كل إشكال قد تطرحه مستقبلا، مؤكدا في هذا المجال ضرورة نشر ثقافة التسوية الودية بين المحامين والقضاة.

أما بخصوص عدم تحديد أتعاب المحامي والنزاعات المتعلقة بها فأوضح أن النقاش حول الخيارين، تحديد سقف الأتعاب أو تركه لإرادة الطرفين، كان مطروحا أثناء مناقشة القوانين السابقة التي تنظم مهنة المحاماة، وكان الاتفاق دائما يكون على ترك مسألة تحديد الأتعاب لإرادة الطرفين كما هو معمول به في العديد من الدول، وبالنسبة لهذا النص فإنه يشترط على المحامي تسليم وصل لموكله مقابل الأتعاب التي تقاضاها، وأن النزاعات المتعلقة بأتعاب المحامي تكون محل صلح مسبق وفي حالة فشل هذا الصلح يصرف



عقد مجلس الأمة يوم الأربعاء 02 أكتوبر 2013 جلسة علنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وبحضور السيد الطيب لوح، وزير العدل حافظ الأختام والسيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان وذلك للمصادقة على نص القانون المتضمن تنظيم مهنة المحاماة .

- عدم تحديد عدد المدارس الجهوية وتوزيعها عبر التراب الوطني .

- عدم وضوح المادة 22 المتعلقة بتفتيش مكتب المحامي .

- إمكانية تمثيل المحامي التابع لمنظمة أجنبية أطرافا أمام الجهات القضائية الجزائرية العسكرية .

- عدم النص على مهنتي التحكيم والوساطة ضمن مهام المحامي المنصوص عليها في المادة 6

- المقصود بوظائف التدريس في الجامعات إن كانت تعني التدريس في الحقوق فقط أم في تخصصات علمية أخرى.

- العلاقة بين المحامي والأجير والمستخدم

- سبب ارتفاع الرسم على القيمة المضافة التي يخضع لها المحامي المحددة لـ 17 بالمائة والتي تبقى مرتفعة مقارنة بممارسي المهن الحرة الأخرى.

- إغفال بعض المواد من الدستور ضمن تأشيريات النص، منها المواد 32 و33 و139 .

- تفعيل المادتين 9 و10 المتعلقةتان بجملة من الواجبات المطلوب احترامها من طرف المحامين.

هذا وقد عرفت جلسة المناقشة تقديم ممثل الحكومة للمحاور السبعة التي عرفت التعديل. مبينا الأحكام الجديدة التي جاء بها مقارنة بالقانون الساري المفعول، موضحا أنه يندرج في إطار تنفيذ برنامج الإصلاحات الذي أقره رئيس الجمهورية والذي حظيت فيه مهنة المحاماة باهتمام خاص لإرتباطها بحقوق الدفاع وحقوق الانسان وحرياته الأساسية ولكون حق الدفاع يشكل إحدى الضمانات الهامة لتكريس دولة القانون. كما أوضح أن نص القانون يختلف عن غيره من القوانين السابقة التي نظمت مهنة المحاماة لتأكيد استقلاليتها والنص على ضمانات لممارسة هذه المهنة تهدف إلى الوصول إلى محاكمة عادلة.

انشغالات أعضاء مجلس الأمة ورد ممثل الحكومة

تمحورت أهم تدخلات أعضاء مجلس الأمة حول النقاط التالية :

- واقع السلطة القضائية في الجزائر

- شروط الالتحاق بمهنة المحاماة، لاسيما اشتراط شهادة الليسانس في الحقوق ومصير خريجي نظام « LMD » .

- العلاقة بين قواعد ممارسة مهنة المحاماة



أجل تشجيع المطالعة كما تم طبع سلسلة من 50 كتيباً بعنوان أمجاد الجزائر وزعت منها 100.000 نسخة على المؤسسات التربوية حسب الوزير.

وأضاف أنه قد تم لنفس الغرض أيضا توزيع 20.000 كتاب وقرص مضغوط تحتوي على الأناشيد الوطنية مذكرا بالمناسبة بمعرض الذاكرة المنظم بمناسبة الاحتفال بخمسينية الاستقلال مشيرا إلى أن هذه التظاهرة عرفت إقبالاً ما لا يقل عن 30 ألف زائر.



أما فيما يخص مياه شبكة التطهير التي تطرح مباشرة في الوادي فإن المياه القذرة التي تصرف من بلدية تيمقاد التي بلغ سكانها حوالي 1000 نسمة هي التي أدت إلى هذه الوضعية، لهذا السبب فقد بادر قطاع الموارد المائية بتجديد شبكة التطهير بالمنطقة. وعند الانتهاء من المشروع ستتمكن محطة التصفية من معالجة جميع المياه القذرة المطروحة بمدينة تيمقاد.

معتبرة في منسوب مياهه بمقدار 6 مليون متر مكعب وأدت هذه الزيادات إلى تحسين نوعية المياه. وقصد التحكم في نوعية المياه والتخلص من تبيعية إمتلاء السد بطريقة طبيعية وضعت المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه جهاز معالجة باستخدام الفحم المرشد لتحسين نوعية المياه كما جهز السد بمخبر يراقب المياه منذ دخولها وحتى خروجها منه

أمجادنا.. فخرنا

كشف السيد محمد الشريف عباس وزير المجاهدين في رده على سؤال السيد عبد القادر بن سالم المتعلق بالعمل الذي تقوم به وزارة المجاهدين بالتنسيق مع وزارة التربية من أجل ترسيخ مبادئ الثورة وقيمتها في نفوس الاجيال القادمة موضحا أنه لا يقل عن 25 شريطا وثائقيا يؤرخ لأهم الوقائع والأحداث التي عرفتها ثورة التحرير المجيدة هي حاليا في طور الانجاز على ان يتم الانتهاء من إنجازها قبل نهاية العام الجاري.



وذكر الوزير بالمناسبة بمجموعة الأفلام التاريخية المنجزة في السنوات الأخيرة والتي تروي حياة أهم قادة ورموز الثورة، أمثال الشهيد احمد زبانة والبطل مصطفى بن بولعيد. تجدر الإشارة إلى أنه قد تم توزيع 5000 نسخة من فيلمه على شكل أقراص مضغوطة عبر المؤسسات التربوية. كما تم طبع وإعادة طبع 700 عنوان كتاب يؤرخ لتاريخ الثورة وتوزيعها على الجامعات من

لا حياة بلا ماء

أجاب السيد حسين نسيب وزير الموارد المائية على سؤال السيد بوزيد بدعيدة عضو مجلس الأمة المتعلق بتزدي نوعية المياه في منطقة كدية لمدرور بتيمقاد باتنة وهو ما أجبر السكان على شراء المياه الصالحة للشرب من مناطق أخرى في حين تكتفي مؤسسة تسير المياه بالمنطقة بتقاضي فاتورات الاستعمال، حيث أكد الوزير بأن السبب يعود لعدم امتلاء سد هذه المنطقة في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف الذي عرفته المنطقة خاصة سنة 2011 حيث لم يتعدى منسوب السد 24 مليون مكعب في حين تقدر سعته بـ 75 مليون متر مكعب مما أدى إلى تقهقر نوعية مياهه إلا أنه -أضاف السيد الوزير -وبفضل الأمطار التي عرفتتها المنطقة في الآونة الاخيرة عرف هذا السيد زيادة



الأسئلة الشفهية

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 03 أكتوبر 2013 خصصها للاستماع إلى أجوبة عدد من أعضاء الطاقم الحكومي على أسئلة أعضاء مجلس الأمة. ص 11 - 12

في جلسة علنية عقدها مجلس الأمة يوم الخميس 28 نوفمبر 2013 برئاسة السيد محمد شايد، نائب رئيس مجلس الأمة وبحضور عدد من الطاقم الحكومي الذي أجاب على أسئلة أعضاء مجلس الأمة. ص 13 - 15



تسهيل رخص حفر الآبار

أما السيد الحاج العايب فقد نقل انشغال فلاحي ولاية باتنة الذين يشتكون من البيروقراطية واللامبالاة التي يعانون منها للحصول على رخص حفر الآبار ودون إعطاء مبررات رغم موافقة المصالح المعنية الولائية والجهوية على ذلك. فأجاب السيد الوزير بأنه نظرا للوضعية الحرجة التي عرفتها الولاية من حيث الجفاف فإن تزويد المواطنين من المياه الصالحة للشرب والاستعمال أصبح من أولويات الوزارة خاصة في الصائفة الفارطة حيث تزامن ذلك مع حلول شهر رمضان الكريم. ولكن هذا لا يعني أضاف مسؤول القطاع «إهمالا للجانب الفلاحي». وللتذكير فإن قطاع الموارد المائية قد بادر منذ سنة 2007 بالتكفل بشكاوي



وانشغالات الفلاحين المتعلقة بحفر الآبار من خلال تخفيف إجراءات الحصول على الرخص وهذا من خلال أربعة مناشير متتالية حيث أدى تطبيق هذه الأخيرة على حصيلة إيجابية وملموسة. كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع لم يتوان عن منح الرخص وذلك من خلال

وانشغالات الفلاحين المتعلقة بحفر الآبار من خلال تخفيف إجراءات الحصول على الرخص وهذا من خلال أربعة مناشير متتالية حيث أدى تطبيق هذه الأخيرة على حصيلة إيجابية وملموسة. كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع لم يتوان عن منح الرخص وذلك من خلال

إجراءات تسهل للأشخاص استخراج الوثائق الإدارية داخل وخارج الوطن

في قطاع الداخلية والجماعات المحلية أجاب السيد الطيب بلعيز، وزير القطاع على سؤال السيد مسعود بودراجي عضو مجلس الأمة



المتعلق بالعراقيل التي تعترض المواطن خلال سعيه لاستخراج وثائق الحالة المدنية خاصة إذا لم يتعلق الأمر ببلدية إقامته. موضحاً أن دائرته الوزارية تعمل على مشروع يمكن المواطن الجزائري الحصول على كامل الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية في أقرب بلدية ممكنة ستعمم في بداية سنة 2014 كأقصى حد وأضاف أن هذه الإجراءات الجديدة ستخص أيضا استخراج شهادة السوابق العدلية في أقرب محكمة ممكنة وكذا الجائرين المقيمين في الخارج حيث سيتمكنهم استخراج الوثائق في أقرب قنصلية حيث ما وجدوا.

هذه الإجراءات التي تندرج في إطار «إلتزام الحكومة بتقديم خدمات عمومية ذات نوعية وجودة والوصول إلى إدارة شفافة وناجعة وتخدم المواطنين بكل نزاهة وديمقراطية».

مؤكداً على ضرورة «وجوب الإصغاء

إلى المواطن وترقية طرق الحوار» مع مسؤولي البلديات والولايات. وذكر مسؤول القطاع بأن دائرته الوزارية بدأت في تنفيذ تعليمات الحكومة ميدانيا مشيراً على سبيل المثال إلى الاستقبالات



الأسبوعية البلدية والولايات المخصصة للمواطنين وضرورة الرد على كل شكوى أو مراسلة يقوم بها المواطن وتحسين الخدمة العمومية. وأضاف في نفس الصدد بأن 30 بالمائة تقريبا من القوانين التي تحكم ذات المجال سيتم إلغاؤها.



استعمال اللغات الأجنبية في لافتات المحلات خدمة للسياحة وتشجيعها

وفي رده على سؤال السيد محمد زويير، عضو مجلس الأمة حول استعمال اللغات الأجنبية في لافتات المحلات في المدن الجزائرية ذكر السيد بلعيز بأن هناك قانون يسمح لاستعمال اللغات الأجنبية خدمة للسياحة وتشجيعها وأن هذا لا يمس بتاتا بالسيادة الوطنية. مذكراً بأن تكريس اللغة العربية للغة



الرسمية للدولة الجزائرية ميداني في جل الهيئات الرسمية والإدارات كالبيرلمان بغرفتيه ورئاسة الجمهورية والحكومة والوزارات وكل المؤسسات العمومية ولكن هذا لا يمنع من التفتح على اللغات الأجنبية التي فرضت نفسها في جميع المجالات خاصة التكنولوجية منها.

إدماج حاملي الشهادات الجامعية في عالم الشغل

أما في قطاع التشغيل فقد أجاب السيد محمد بن مرادي، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على سؤال طرحه السيد عبد الكريم سليمان يخص مصير حاملي الشهادات الجامعية الذين وظفوا في في إطار عقود ما قبل التشغيل أن القطاع الخاص يعد حاليا «الوعاء الرئيسي في امتصاص البطالة بتوفير 70 بالمائة من مناصب الشغل لفائدة حاملي الشهادات الجامعية



كما أشاد السيد بن مرادي بكل التدابير التي وضعتها الحكومة لإدماج حاملي الشهادات الجامعية في عالم الشغل مشيراً إلى أن الإدارة العمومية والمؤسسات الاقتصادية التي قامت منذ إطلاق جهاز عقود ما قبل التشغيل بتوظيف 130 ألف شخص «مؤكداً بأن عدد العمال المتعاقدين الذين استفادوا لحد الآن من التشغيل فاق 2510 ألف شاب.

وأبرز أهمية وضع جهاز عقود ما قبل التشغيل



كما ذكر من جهة أخرى بأهمية وضع مخطط لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي صادقت عليه الحكومة وشرع في تنفيذه في 2008.

السماح للمتخرجين من الجامعة والمعاهد التكوينية من « اكتساب الخبرات والمهارات المهنية وتسهيل إدماجهم في عالم الشغل مقابل أجر أو تكوينهم للتمكن من إنشاء مؤسساتهم المصغرة.

تكوين إلزامي في التسيير للمنتخبين المحليين



أما السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة فقد طرح سوالات حول الاجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها لتحسين مستوى المنتخبين المحليين في تسيير النفقات العمومية. السيد الطيب بلعيز أوضح بأن فريقا من الخبراء مختص بصدد تسيير برنامج تكويني لسنة 2014 لفائدة رؤساء المجالس البلدية والولائية والمنتخبين المحليين في مجال التسيير.

وأكد أن التكوين الدائم والمستمر حول كيفية التسيير الخاص برئيس البلدية وأعضائها «لا يكون اختياري بل إلزاميا» وذلك بموجب قانون البلدية مشيرا إلى أن البلدية هي قبل

دور الإذاعات المحلية في نقل الرأي والرأي الآخر



أجاب وزير الإصا، السيد عبد القادر مساهل على سؤال عضو مجلس الأمة السيد بوزيد بوعديدة المتعلق بإبادة الاذاعات المحلية عن أداء دورها الأساسي وهو نقل انشغالات المواطنين

وتحولها إلى بوق للسلطات المحلية. معتبرا الإذاعات المحلية همزة وصل وشريكا دون منازع بين الإدارة والمواطن متساؤلا حول اعتبار مراقبة الإذاعة للمسؤولين المحليين في خرجاتهم الميدانية لتفقد بعض المشاريع القطاعية ونقل الأرقام المتعلقة بهم عملا غير مهني وتسترا على المسؤولين. مذكرا في هذا الإطار أن دور الإذاعات المحلية يكمن في نقل الرأي والرأي الآخر مشيرا إلى أن الشبكات البرمجية لكل الإذاعات الجهوية تحتوي على برامج تفاعلية يتم فيها استضافة مسؤولين محليين للإجابة على انشغالات المستمعين. كما لفت الانتباه إلى وجود برامج تبث على المباشر يستضاف فيها المسؤول الأول في الولاية أو من ينوب عنه ويشارك فيها



إغلاق مركب الصناعات البلاستيكية وتعويضه بمركب آخر أكبر



تساءل السيد كمال بلخير، عضو مجلس الأمة عن أسباب إصدار قرار بإغلاق مركب الصناعات البلاستيكية بسكيدة رغم وجود تقارير أجنبية تؤكد على إمكانية استغلال هذا المركب.

باشرت الجزائر في برنامج طموح صادقت عليه الحكومة في شهر فيفري سنة 2011. مضيفا أنه قد تم الاتفاق يوم الخميس 28 نوفمبر 2013 على انجاز حوالي 20 محطة لانجاز الطاقة الشمسية تستغل في صيف 2014 كما يتم العمل على تطوير طاقات أخرى في آفاق سنة 2030 ويهدف البرنامج إلى غاية سنة 2020 إلى انجاز 60 محطة في ميدان الطاقة الشمسية.

أما فيما يخص طاقة المياه سيتم انجاز محطة في أدار بطاقة 10 ميغاوات سنتمهي قبل انتهاء السنة مما سيسمح بتوفير عدد هائل من مناصب الشغل.

وأضاف السيد يوسف أن برنامج استغلال الطاقات المتجددة يصاحبه مخطط لترشيد استعمال الطاقة كما يهدف هذا البرنامج إلى استعمال وسائل الانجاز الوطنية و يعتمد على المشاركة النشيطة لوسائل البحث العلمي مذكرا في الوقت نفسه بأن هذه المشاريع تتطلب توفير مبالغ مالية كبيرة بسبب غلاء المعدات والتقنيات.

أما السيد محمود زيدان، عضو مجلس الأمة فقد قرأ سوالات نيابة عن زميله السيد جمال قيقان يتعلق باستراتيجية الحكومة لتطوير الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية.



تمديد آجال تسوية وضعيات الطلبات المتعلقة بمطابقة البناءات



أجاب السيد عبد المجيد تبون، وزير السكن والعمران على سؤال السيد محمد زكرياء، عضو مجلس الأمة المتعلق بتسوية وضعيات الطلبات المتعلقة بالمساكن في إطار عملية مطابقة البناءات وتسوية وضعيتها

وأوضح الوزير بأن قد تم بالفعل تسوية أكثر من 327 طلب في هذا الإطار في حين تم تسجيل أكثر من 469 ألف طلب عبر كافة بلديات الوطن وأن المصالح المعنية قد قامت بتسوية 5.514 ملف متعلق بمرافق عامة. واعتبر مسؤول القطاع الحصيلة الأرقام الخاصة بالعملية التي تم إطلاقها في 2008 غير كافية ملاحظا أن هذه الأخيرة لم تحض بالاهتمام اللازم من قبل المواطنين مضيفا أنه غير راض تمام الرضا عن حصيلة العملية مشددا على دور الجماعات المحلية لاسيما البلدية وكذا مصالح العمران وأملاك الدولة في تطبيق هذه التدابير.

واعتبر الوزير أن تمديد آجال تطبيق التدابير



الذي أقره المجلس الشعبي خلال قانون المالية 2014 إلى غاية شهر أوت 2016 سيسمح بالقضاء على هذا المشكل بوتيرة أسرع رغم التعقيد الذي يكتسبه مؤكدا أنه سيتم اتخاذ قرارات صارمة تصل إلى الهدم بالنسبة للحالات التي لا يمكن تسويتها.

وبخصوص التسهيلات الإدارية في هذا المجال أكد الوزير بأنه قد تقرر تقليص مدة الحصول على رخصة البناء إلى شهرين ومدة الحصول على شهادة المطابقة إلى 15 يوما على الأكثر في انتظار مراجعة قانون العمران.

تأخر مخططات المدن الجديدة لتأخر استلام الأراضي



كما أجاب وزير السكن والعمران على سؤال السيد سليمان كرومي، عضو مجلس الأمة المتعلق بأسباب تأخير انجاز مشاريع المدن الجديدة على غرار سيدي عبد الله وبوغزول. فأوضح

الوزير بأنه بالرغم من عدم استلامه الكامل لملفات انجاز هذه المشاريع بسبب إحقاق قطاع المدينة بوزارة السكن في سبتمبر الماضي فقط إلى أنه صرح أنه من أسباب هذا التأخر بسبب نسبة استلام الأراضي على سبيل المثال بلغت بمدينة سيدي عبد الله 70 بالمائة في حين أن معظم



- تشجيع تشغيل الشباب
- تشجيع الانتاج الوطني وحمايته.
- مجانسة الاجراءات الإدارية وتبسيطها
- تعزيز إطار إجراءات الرقابة الجبائية
- تأطير التجارة الخارجية.
- دعم الدولة للسكن.
- مواصلة تبسيط النظام الجبائي وتخفيف الضغط الجبائي
- تعزيز وتحسين الحماية الاجتماعية.
- وأن هذا التوجه يستدعي المحافظة على ميزانياتية مركزة على الدور المحرك للاستثمارات العمومية في رفع معدل النمو وخلق مناصب الشغل، ضمن سياق تطبعه وضعية دولية تتميز بعودة محتشمة إلى الطبيعي.

- وبشأن الانشغالات المتعلقة بالتأطير وبمختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية الملائمة التي تم الاستناد عليها في إعداد نص قانون المالية لسنة 2014 أكد أن الهدف الأساسي من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، هو حماية النفقات العمومية من تأثير تقلبات أسعار المحروقات، وإيجاد احتياطي عمومي من شأنه ضمان صمود الميزانية على المدى المتوسط، وليس لضمان التوازن في الميزانية لكل سنة مالية، إذ لا يتم اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية إلا كملاذ أخير. أو لموازنة الحسابات فإنه يمكن تغطية العجز بتمويلات :

- خارجية (مصرفية وغير مصرفية المودعة في الخزانة العمومية)

- داخلية (عن طريق صندوق ضبط الإيرادات عندما تكون وسائل التمويل التقليدية غير قادرة على التغطية الكاملة للعجز).

- وتجدر الإشارة إلى أنه من منطلق مبدأ التمويل الداخلي، تم استبعاد التمويل الخارجي بالنظر إلى سياسة التسديد المسبق للمديونية.

- وحول مراجعة السعر الجبائي كقاعدة أساسية في تسجيل الجباية البترولية ضمن الميزانية، أكد الوزير أن التأطير الاقتصادي الكلي لقانون المالية يعتمد على تنبؤات صادرة المحروقات بناء على سعرين لبرميل البترول الخام الجزائري: السعر الاول المستعمل الذي يعتمد على تنبؤات إيرادات الصادرات والنتائج الداخلي الخام، والسعر الثاني هو سعر مرجعي جبائي.

- بخصوص التدابير التي اتخذتها الدولة لتخفيض التضخم ، فقد بين مسؤول القطاع بأن الحكومة قد قامت بجهود معتبرة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من



الإلتزام بتنفيذ الشطر الأخير من البرنامج الخماسي

وفيما يخص الآفاق الاقتصادية العالمية، أكد أن مخاطر حقيقة مرتبطة أساسا بالوضعية المالية السائدة في الدول المجاورة لمنطقة اليورو، وبسوق الشغل في الدول التي تشهد بطالة مرتفعة ، وبعدم استقرار أسعار المواد الأولية، وبعلامات وجود توتر في بعض الدول النامية والناشئة، وباضطرابات في بعض الدول النامية والناشئة، وباضطرابات في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتطور أسواق الصرف.

وبخصوص القضايا التي تهم التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للمواطن، أكد توجه عمل الحكومة الذي يبرز من خلال التدابير التشريعية التي نص عليها قانون المالية لسنة 2014 والرامية إلى تحقي الاهداف الأساسية الآتية :

- مواصلة تنفيذ برنامج الاستثمارات العمومية بهدف التوصل إلى إعادة التوازن الجهوي للهياكل القاعدية وتحسين ظروف معيشة المواطن.

يلاحظ انخفاض في استهلاك الدوائر الوزارية لاعتماداتها المالية السنوية.

في بداية رده أوضح ممثل الحكومة بأن الوضع الاقتصادي الداخلي قد تعزز سنة 2013 بالنظر لتراجع عجز الميزانية إلى نهاية شهر أوت 2013 بفعل تقليص النفقات بـ 14 بالمائة وزيادة في الإيرادات بـ 3.6 بالمائة ومن جهة أخرى بعلاقة التباطؤ الملحوظ للتضخم بأربع نقاط بالمائة مقارنة بالثمانية أشهر الأولى لسنة 2012.

وفيما يتعلق بتمويل عجز الميزانية ، أوضح أن تمويل هذا العجز يتم عن طريق :

ودائع الهيئات العمومية ذات الطابع الإداري.

ودائع الجماعات المحلية .

ودائع بريد الجزائر

ودائع البنوك الأفراد.

اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات.

المديونية الداخلية

لماذا تستورد الجزائر بالعملة اليوربية في حين تصدر بالدولار الأمريكي

هل تملك الجزائر الإمكانات الضرورية لمواصلة دعم الاسعار ولاسيما دعم المواد الطاقوية

هل تتوفر الإدارة الجبائية على الإمكانات اللازمة لأداء مهامها بالنجاعة المطلوبة.

ما هو تفسير تراجع معدل نمو القطاع الفلاحي بالرغم من دعم الدولة الكبير في هذا الإطار

ما هي الاجراءات المتخذة من أجل ضبط نشاط استيراد السيارات، التي بلغت مستويات مقلقة

هل تم تقييم مختلف آليات التشغيل التي ترصد لها إمكانات مالية معتبرة

ما هي الاجراءات المتخذة من أجل تأطير وضبط التجارة الخارجية في ظل الارتفاع الكبير لفاتورة الواردات

ما صحة المؤشرات المعلن عنها والخاصة بحجم الفائض التجاري وتراجع الجباية البترولية وارتفاع حجم الاستيراد

أثار أعضاء مجلس الأمة عددا من المواضيع خلال مناقشة النص تمحورت حول النقاط التالية :

يلاحظ أنه ما تم انجازه على أرض الواقع لإقتصاد الجزائر - رغم الجهد المبذول - لا يعكس حجم الموارد المائية المرصودة.

يلاحظ وجود هشاشة في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية لاقتصادنا من خلال ضعف نسبة النمو، ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع معدل التضخم...إلخ.

استفحال العديد من الظواهر التي أضرت باقتصاد الجزائر على غرار تهريب المواد المدعمة والفساد.

كيف تواجه الحكومة مشكلة ارتفاع الدين العمومي الداخلي وكذا عجز ميزانية الدولة المسجلة من سنة أخرى

لماذا تم تمديد اجل الإعفاء الجبائي لفرع تربية الدواجن إلى غاية 31 من شهر أوت

لماذا لا تعتمد المعلوماتية في متابعة تنفيذ الميزانية العامة للدولة على مستوى وزارة المالية

قانون المالية

ناقش أعضاء مجلس الأمة في جلسات عامة عقدها المجلس يومي 25 و26 نوفمبر 2013 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وبحضور وزير المالية السيد كريم جودي ووزير العلاقات مع البرلمان، محمود خذري والوزير المنتدب لدى وزير المالية مكلف بالميزانية، السيد محمد جلاب وعدد من الوزراء نص القانون المتضمن قانون المالية 2014

قدم ممثل الحكومة عرضا حول نص القانون تناول فيه السياق الداخلي والخارجي لنص قانون المالية لسنة 2014 والمؤشرات الأساسية التي اعتمدت في بناء التوازنات الاقتصادية الكلية المالية، فضلا عن جوانب الميزانية والتدابير التشريعية التي تضمنها النص، مؤكدا أنه يضع في مقدمته أولوياته تنفيذ الشطر الأخير من البرنامج الخماسي 2010 - 2014 وكذا تحسين الخدمة العمومية



أوضح أنها لا تمثل سوى 14 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

• أما فيما يتعلق بالسؤال حول فوترة الصادرات والواردات قد أكد بأن صادرات الجزائر يتم دفعها بالدولار الأمريكي نظرا لطبيعتها المتشكلة أساسا من المحروقات، المسعرة بالدولار الأمريكي، أما بالنسبة للواردات، فتتتم بمبادرة المستوردين وهم متعاملون يتشكلون في أغلبيتهم من القطاع الخاص.

• أما بشأن الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها مصالح الجباية فقد أوضح بأن الدولة تعمل على تجنيد الإمكانيات اللازمة للسماح للمصالح الجبائية للقيام بمهامها الرئيسية، أي الوعاء الضريبي والتحصيل والرقابة الجبائية عبر 23.000 عوناً موزعين عبر التراب الوطني، وتسعى وزارة المالية لتكوين وتدعيم القدرات البشرية عبر برنامج طموح في هذا المجال كما تمت إعادة هيكلة الإدارة الجبائية بإنشاء مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الجبائية، بالإضافة إلى تزويدها بنظام إعلام آلي حديث.

• وعن ردة فعل السلطات العمومية في حالة وقوع اختلال في ميزانية الدولة، ذكر ممثل الحكومة بالهدف المتوخى من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 وهو تأمين النفقات العمومية المسجلة، حيث تسمح الموارد المتراكمة في هذا الصندوق بتأمين النفقات الاستثمارية لفترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات.

• ممثل الحكومة أكد عزم الدولة على العمل المتواصل لتحقيق الصرامة المطلوبة في مجال التحكم في النفقات العمومية، دون المساس بالمكاسب الاجتماعية.

• أما بشأن التساؤل الوارد حول كتلة الأجور،

أما بخصوص الانشغالات المتعلقة بالاجراءات الجمركية والتجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني، فقد أكد أنه تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات التنظيمية وذلك بمبادرة من القطاعات المعنية وبنك الجزائر، ففيما يتعلق بمخالفات الصرف خلال سنة 2012، تم إعداد 611 محضر معاينة من طرف بنك الجزائر ومصالح الجمارك ومصالح الدرك الوطني وكذا الشرطة القضائية، موزعة كما يلي :

• بنك الجزائر: 15 محضر بقيمة 10.44 مليار دج

• مصالح الجمارك : 360 محضر بقيمة 6.57 مليار دج

• الدرك الوطني 66 محضر بقيمة 0.04 مليار دج

• الشرطة القضائية 170 محضر بقيمة 0.29 مليار دج.

• وهو ما يمثل قيمة مالية للمخالفات قدرها 17.5 مليار دج.

• وفيما يخص الامكانيات التي تتوفر عليها المفتشية العامة للمالية للقيام بمهام الرقابة، سمح برنامج عصرنه وتدعيم هذه المصالح

وتزويدها بإمكانيات معتبرة على المستويات:

• القانوني : توسيع صلاحية المفتشية العامة لتشمل القطاع الاقتصادي.

• الامكانية البشرية : تنفيذ مخطط طموح للتوظيف مع المدارس المتخصصة، حيث انتقل عدد المفتشين من 150 إلى 220 مفتشا.

• الامكانيات المادية : تزويد المصالح بالتجهيزات المعلوماتية والعتاد مع تدعيم عملية تكوين الاطارات.

• وبشأن التساؤل الوارد حول كتلة الاجور، أوضح أنها لا تمثل سوى 14 بالمائة من الناتج الداخلي الخاص.

• أما بشأن التساؤل الوارد حول كتلة الأجور،

الشباب والرياضة.

وحول تمويل الجماعات المحلية من الجباية المحلية أكد بان السلطات العمومية بذلت مجهودات معتبرة في مجال تجهيز الجماعات المحلية قصد السماح لها بالممارسة الممثلة لمهامها ومن جهة أخرى بتعزيز استقلالها المالي من جهة أخرى، من أجل الحفاظ على مبدأ اللامركزية.

كما أكد أن إصلاح الجباية المحلية يعتبر انشغالا دائما للسلطات العمومية، وبهذا الخصوص تم صياغة العديد من التوصيات من طرف مختلف اللجان المنصبة منذ سنة 2002 إلى غاية 2008، كما تم تبني العديد من مقترحات اللجان وكانت موضوع تدابير متضمنة في قوانين المالية. وتهدف هذه الاقتراحات إلى تخصيص موارد جبائية دائمة للبلديات من جهة، ودعم وتعزيز موارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية من جهة أخرى، وهذا قصد تحقيق تضامن أحسن وأفضل بين الجماعات المحلية.

وترجمت مختلف التدابير المتخذة لصالح الجماعات المحلية عمليا من خلال تخفيض عدد البلديات التي عانت عجزا في ميزانياتها، وقد انخفض هذا الأخير من 793 بلدية عاجزة سنة 2007 إلى 417 سنة 2008 ليصبح العدد معدوما سنتي 2010 و2011.

وتستفيد الجماعات المحلية بعنوان الموارد السنوية من تمويلات الصندوق المشترك للجماعات المحلية، كما تستفيد من تمويلات أخرى في إطار المخططات البلدية للتنمية القطاعية وتمثل هذه التحويلات بعنوان 185 مليار 65 مليار. وبهذا الخصوص، تم تسجيل استهلاك مبلغ 60 مليار دج سنويا بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية، وتستفيد الجماعات المحلية من تحصيل جباية خاصة بها، ومن التكفل باجور الموظفين وتسديد مديونيتها.



• الارتفاع في عدد المناصب البيداغوجية في التعليم العالي من 419.500 سنة إلى 1042.050 سنة 2010.

• الارتفاع في عدد الوحدات السكنية التي تم تسليمها سنويا من 130072 سنة 2000 إلى 190873 سنة 2010.

• بخصوص منح الموارد وتنفيذ النفقة الميزانية، أكد أنه تم الشروع في عدة عمليات تهدف إلى ترشيد تخصيص الموارد الميزانية ومتابعة تنفيذ عمليات الاستثمار

• وحول استهلاك اعتمادات الاستثمار، أوضح وزير المالية بأن هذه الاخيرة تمنح لفائدة المشاريع الكبرى بعد الموافقة على الدراسات من طرف الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية. ويتم تنفيذ الاعتمادات المأمور بها بعد مراقبة المطابقة من طرف المراقبين الماليين وأمناء الخزينة العمومية. وتقدر نسبة استهلاك الاستثمارات المفتوحة بموجب قوانين المالية كمعدل سنوي نسبة 65 بالمائة خلال الفترة 2010 - 2012.

أما فيما يخص سنة 2013، فقد بلغ استهلاك الاعتمادات في نهاية سنة 2013 نسبة 47 بالمائة.

وبشأن الأموال المخصصة لمناطق الجنوب، فقد أوضح أنه تم تسجيل مبلغ 1980 مليار دج، بعنوان الميزانية في سنتي 2010 و2013 وتم توزيع 35 بالمائة منه لفائدة الجنوب و 65 بالمائة الأخرى لصالح الهضاب العليا، خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى يومنا هذا، تم صرف اعتمادات مالية عبر هذا الصندوق لصالح الجنوب تزيد عن 150 مليار دج، حيث خصصت هذه الاعتمادات أساسا لعمليات دعم الاسر والفلاحين والنشاطات من خلال التكفل بتمويل 50 بالمائة من تخفيض فاتورة الكهرباء، وكذا لتمويل التنمية والتطور الاجتماعي - الاقتصادي عبر المنشآت القاعدية، الري، الطرقات، الصحة، التعليم،



العملية، وأكد أنه يجب التنويه بأن التحكم في الواردات يرتبط أيضا بمدى تقليص التبعية للمحروقات، إذ تم تسجيل في هذا المجال، تطور معتبر للإنتاج خارج المحروقات خلال السنوات العشر الأخيرة، والذي تجسد في :

• تضاعف الإنتاج خارج المحروقات بخمس مرات.

• انتقال نسبة هذا الإنتاج في نفس الفترة من 35 بالمائة إلى 65 بالمائة من الإنتاج الكلي.

• تحقيق القطاع الخاص 85 بالمائة من النتيجة المسجلة.

• تحسبا لأي طارئ يخص أي تطور سلبي في السوق البترولية، تم اعتماد عدة إجراءات منها:

• تدعيم احتياطات الصرف.

• تقليص المديونية الخارجية من خلال التسديد المسبق لها.

• اللجوء إلى التمويلات الخارجية.

• تعزيز الأموال الخاصة للبنوك.

• وتتم هذه الإجراءات بالتوازي مع متابعة ورصد تقلبات سوق المحروقات.

• ولقد كان لنفقات الميزانية تأثير إيجابي أكيد على تحسين مستوى المعيشة والذي يبرز من خلال تحسن المؤشرات الاجتماعية الرئيسية والبنية التحتية بشكل كبير عامي 2000 و2011، ومن أهم هذه المؤشرات :

• الانخفاض الكبير في معدل البطالة من 29.5 بالمائة سنة 2000 إلى 10 بالمائة سنة 2011.

• الانخفاض في معدل وفيات الرضع من 36.9 بالمائة سنة 2000 إلى 23.1 بالمائة سنة 2011.

• الارتفاع في معدل التمدد من 6 إلى 15 سنة أي من 88.5 بالمائة سنة 2000 إلى 95.5 بالمائة سنة 2010.

خلال دعم أسعار المواد والخدمات الأساسية، وقد تم توسيع هذا الدعم سنة 2012 للزيوت الغذائية والسكر، حيث وصل مبلغ هذا الدعم إلى 200 مليار دج سنويا، للقمح والحليب لوحدهما، أي ما يعادل 5 بالمائة من ميزانية التسيير، هذا فضلا عن إجراءات الدعم غير المقيدة في الميزانية لحماية القدرة الشرائية للأسر: ماء، غاز، كهرباء... والتي تندرج ضمن التحويلات الاجتماعية للدولة، بمبلغ 1603 مليار دج، ولدعم أسعار الطاقة غير المقيدة في الميزانية بمبلغ 2600 مليار دج. كما تم القيام بإجراءات أخرى من طرف السلطات العمومية للتخفيف من آثار الاسعار المرتبطة بالمضاربة، وعلى سبيل المثال، الاجراءات المتعلقة بتنظيم أسواق الجملة والتجزئة وإحداث أخرى جديدة، بهدف تأطير شبكة التوزيع.

• أما فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها الحكومة للتحكم في الواردات فقد أوضح بأن أكثر من 55 بالمائة من الواردات مخصصة لاستهلاك الأسر (المنتجات الغذائية) والاستثمار، بينما يمثل تمويل جهاز الإنتاج ما يقارب 30 بالمائة من السلع المستوردة.

• وللتحكم في استيراد المواد الغذائية، فإن القطاع الزراعي قد استفاد من البرامج التنموية والمساعدات الحكومية في شكل إعفاءات ضريبية، ومحو الديون، ودعم أسعار مدخلات الانتاج الزراعي. ويرتبط الاتجاه التصاعدي لواردات سلع التجهيز ببرنامج الاستثمار العمومي العام الذي من ضمن أهدافه تطوير محيط المؤسسة الذي يعتبر العنصر المحوري في تنويع الأنتاج.

• أما بالنسبة لسياسة دعم الاسعار التي انتهجتها الدولة، فأكد أنها تندرج في إطار حماية القدرة الشرائية للمواطنين، ويتم التفكير حاليا في السبل الكفيلة بالتحكم في عملية ترشيد سياسة دعم الاسعار مع الأخذ بعين الاعتبار كل التبعات التي تترتب عن هذه

• رأي اللجنة وتوصياتها



المجموعات البرلمانية آراء.. تحاليل.. واقترحات



• التجمع الوطني الديمقراطي



• الثلث الرئاسي



• جبهة التحرير الوطني

بتوفر السيارات والمركبات على شروط السلامة والأمن.

7 - إعادة النظر في ارتفاع تكلفة الرحلات الجوية من وإلى مناطق الجنوب.

8 - فتح مكاتب صرف العملة من أجل محاربة السوق الموازية.

9 - تسهيل الاستثمار بكل أشكاله في مناطق الجنوب لاسيما في القطاع السياحي، لتنمية وتعمير هذه المناطق والتشجيع على استقرار السكان.

10 - إيجاد صيغ مرنة تسهل عملية توزيع الأراضي الموجهة للسكن الفردي في مناطق الجنوب الكبير.

11 - إيجاد آليات لضمان عدم اللجوء، في كل مرة، إلى إعادة التقييم للمشاريع، والتي أضحت تقليدا سلبيا يثقل كاهل الخزينة العمومية.

12 - منح تحفيزات استثنائية للأطباء الأخصائيين للعمل في بعض الولايات الداخلية ولايات الجنوب من أجل رعاية صحية أحسن للمواطنين.

13 - ضبط مدة استغلال المرجان بخمس سنوات عند إصدار النص التنظيمي المتعلق بهذا النشاط وكذا إعداد دفتر الشروط.

14 - الإسراع في إصدار المراسيم التنظيمية الخاصة بالمادة 77 لما لها من انعكاسات إيجابية على شريحة واسعة من ذوي الحقوق.

ارتياحها للتدابير والاجراءات التي اتخذتها الحكومة، تعبر أيضا عن ارتياحها لأخذها بعين الاعتبار بعض ما توصي به في تقاريرها التكميلية حول قوانين المالية، فإنها تدرج بعض التوصيات التي قدمها الأعضاء أثناء مناقشة نص قانون المالية لسنة 2014، على مستوى اللجنة وعلى مستوى الجلسات العامة، وفي ما يلي هذه التوصيات:

1 - مواصلة ترشيد استعمال المال العام ومحاربة الفساد إلى جانب تعزيز مختلف آليات الرقابة وتفعيلها.

2 - العجز المالي الذي تعرفه معظم البلديات أصبح يفرض وجوبا إحداث إصلاحات في الجباية المحلية.

3 - رفع ميزانية مخططات التنمية للبلديات والتحديد الصارم لصلاحيات المراقب المالي للحيلولة دون عرقلة عمل البلديات.

4 - ضرورة البحث عن مصادر أخرى للدخل بديلة للمحروقات، وهنا نشدد على الالتفات أكثر إلى الصناعة، السياحة، و لاسيما الفلاحة بصفتها الثروة الدائمة من ناحية، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي من ناحية أخرى.

5 - ترقية المنتج الوطني من أجل خفض فاتورة الواردات التي أصبحت تثقل كاهل الخزينة العمومية.

6 - الحرص على احترام الأحكام التي نص عليها القانون بخصوص تأطير نشاط وكلاء بيع السيارات لاسيما فيما يتعلق

• في البداية لا بد من التأكيد أن نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014، والذي اعتمد في إعداده على عناصر موضوعية، يظل وثيقة مالية بياناتها تقديرية، وأن ما يميز هذا النص هو ما يحمله من إرادة سياسية قوية تؤكد عزم الدولة على مواصلة إنجاز برامجها التنموية ومشاريعها الاستثمارية، لاسيما الشطر الأخير من البرنامج الخماسي 2010-2014، المشرف على الانتهاء، للانطلاق في مشروع تنموي جديد يحيل الجزائر إلى ورشة عمل كبرى لمشاريع تنموية هامة لا تهم الجيل الحالي فحسب وإنما الأجيال القادمة أيضا، مع التزام الحكومة بانتهاج سياسة ميزانية حذرة في مجال النفقات، من أجل الحفاظ على التوازنات الكلية المالية للدولة، وتفادي الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تقليص الدول الأوروبية لواردها من المحروقات بسبب الركود الذي يعرفه اقتصادها، وهو ما أثر سلبيا على أسعار المحروقات التي تعد الممول الرئيسي والوحيد للخزينة العمومية في الوقت الحاضر، مع الحرص على إبقاء المواطن في منأى من تبعات هذه الأزمة.

• وأما في الشق الخاص بالتدابير التشريعية فإنه يجدر التنويه بما تضمنه النص من تحفيزات، مالية، اقتصادية واجتماعية هامة، وهي إجراءات نتمناها لما لها من آثار إيجابية على التنمية وعلى تحسين ظروف معيشة المواطن وتحسين الخدمة العمومية وعلى الحفاظ على أمن واستقرار البلاد.

• وفي الوقت الذي تسجل فيه اللجنة

مداخلة المجموعة البرلمانية «جبهة التحرير الوطني» الظروف الاستثنائية قد تسمح بفهم أحكام قانون المالية

العديد من المدن الكبرى، دون أن ننسى شبكة السدود وشبكة إيصال الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق النائية، وبناء الموانئ والمطارات وغير ذلك من الأشغال الكبرى الأخرى كالمدين الجديدة في جنوب البلاد وفي شمالها، في شرقها وفي غربها.

إلى جانب ذلك لا يزال السكن بمختلف أصنافه الحضرية والريفية يحظى بالاهتمام اللازم والعناية الدائمة وكذلك مؤسسات التعليم بمختلف الأقطار ومؤسسات التكوين والتمهين، والمؤسسات الثقافية وكذلك الهياكل والمؤسسات الصحية، كل هذه القطاعات وغيرها لها في هذا القانون، أيتها السيدات، أيها السادة، نصيبها المدروس من الميزانية حسب القناعة والرؤية الموضوعية لكتلة حزب جبهة التحرير الوطني وهذا من منطلق ما لحزبنا من باع طويل وتجربة عريقة في تسيير الشؤون العمومية لا ينبغي أن يغيب عن فكرنا أن الحاجيات تتزايد ولا حدود لها في حين أن الأرصدة المالية مهما كانت كبيرة فهي محدودة.

لذلك تعتبر كتلتنا أن التوزيع الذي يتضمنه قانون المالية لسنة 2014 للاعتمادات على مختلف القطاعات متوازن وبالتالي مقبول وندعو للمصادقة عليه خاصة أنه حافل بالمشاريع والانجازات التي ستضاف إلى الانجازات الهامة والكثيرة التي تمت تحت قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.



السيد الرئيس،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
السادة الوزراء المحترمين،

من المعلوم أن قانون المالية هو تنفيذ وتجسيد مالي لمخطط عمل الحكومة الذي هو بدوره تطبيق وتنفيذ لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ندعوه بالصحة والعافية.

وبالنسبة لقانون المالية لسنة 2014، فإن هذه السنة هي السنة الأخيرة في تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014 وكما هو معلوم، فإن الغلاف المالي الذي خصص للبرنامج الخماسي قدر بمبلغ 16.895 مليار دينار، منها أكثر من 2.744 مليار دينار كغلاف مالي لسنة 2014 وحدها.

فالملاحظ أن هذا المبلغ هام جداً وهو يعبر عن إصرار وعزيمة الدولة الجزائرية على بناء بنية تحتية ضرورية لكل نمو اقتصادي وصناعي واجتماعي وثقافي، وتشكل هذه البنية التحتية محورا أساسيا من محاور برنامج فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وهكذا نجد قانون المالية لسنة 2014 يتكفل بالاستمرار في إنجاز شبكة الطرق السيارة وشبكة الطرق العادية، وكذلك شبكة السكك الحديدية عبر مختلف أنحاء الوطن، إلى جانب الاستمرار في إنجاز خطوط للنقل بالترامواي في



على نجاحها، ومن ثم لا غرابة أن يأخذ قانون المالية المعروض علينا، هذه المسائل بعين الاعتبار ويخصص لها المبالغ المناسبة، وبالتالي فإنه لا يسع كتلة حزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة إلا أن تدعم و تدعو للمصادقة على هذه الاعتمادات المالية.

هدفا واهتماما من اهتمامات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

السيد الرئيس المحترم،
زميلاتي زملائي الأفاضل،

لاشك أن الظروف المذكورة كانت تستدعي وتستوجب بالحاح أخذها بعين الاعتبار ومراعاتها بقوة في قانون المالية المعروض علينا للمناقشة ولذلك فإن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني بمجلسنا الموقر، تؤيد دون تحفظ ما جاء فيه من أحكام بهذا الخصوص ومن توزيع للاعتمادات المالية.

هناك أيضا ظرف آخر بالغ الأهمية في حياة أمتنا و بلدنا وهو لا يتكرر في كل سنة، وهو يتمثل في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى إن شاء الله خلال سنة 2014.

يبدو لنا أنه لا داعي للتذكير والتأكيد على الأهمية القصوى لهذا الحدث الكبير في تطور حياتنا السياسية ومسارنا الديمقراطي وفي استقرار بلدنا ونموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إذ لا تخفى أهمية الحدث على أحد.

فمن تحصيل حاصل إذن، أن هذا الحدث يستلزم ويحتاج إلى اعتماد نفقات خاصة واستثنائية ترصد للمؤسسات العديدة التي تتكفل بالإشراف على الانتخابات والحرص

السيد الرئيس المحترم،

إن قانون المالية لسنة 2014، احاطت بإعداده بعض الظروف الاستثنائية التي قد يسمح لنا التذكير بها، بفهم أفضل للعديد من أحكامه وجوانبه.

أولى هذه الظروف هناك ما جرى ويجري على كافة حدودنا بدون استثناء، من مضايقات ومن تربص بوحدة ترابنا، ومن اعتداء صارخ أحيانا مثل الذي حدث بتيقوتورين وغيرها من التهديدات التي تتطلب وتفرض علينا تمكين وتزويد جيشنا الوطني الشعبي وكل أجهزتنا الأمنية من كافة الإمكانيات والوسائل المادية وغيرها لمواجهة ومجابهة هذه التحديات من جهة، وحتى نستطيع أيضا أن نتطور بصفة مستمرة ودائمة لتكون في قمة الاستعداد التام لضمان أمن وسلامة ترابنا وشعبنا من جهة أخرى.

لقد رأينا في إطار هذه المضايقات حالة التكالب على بلدنا التي أظهرها ملك المغرب والاعتداء الذي علي قنصليتنا و علمنا الوطني بالدار البيضاء وأننا إذ ندين بشدة هذه الأفعال الإجرامية ونعبر عن غضبنا الكبير من المساس بقداية رايقتنا، فإننا نساند وندعم موقف حكومتنا التي ردت على ذلك، بمنتهى الحكمة والرزانة والصبر، إيماننا منها بوحدة مصير شعوب المغرب العربي التي كانت دائما



عبد القادر زحالي
رئيس كتلة جبهة التحرير الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم

- السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
- السيد وزير المالية والسيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترمين،
- السيدات الفضليات، والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
- السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أستسمحكم، ونحن لازلنا في أجواء الاحتفال بالذكرى الـ 59 لاندلاع ثورة أول نوفمبر المجيدة، أن أترحم على أرواح شهدائنا الزكية الطاهرة، داعيا الله سبحانه وتعالى أن يتغمدهم بواسع مغفرته ورحمته، كما أترحم على أرواح من فارقنا من المجاهدين والمجاهدين الأبطال وأن أقف وقفة تقدير وإجلال و عرفان للمجاهدين والأشواوس راجيا من الله أن يرزقهم طول العمر والصحة والعافية.

أشكر اللجنة المختصة على ما قامت به من مجهودات معتبرة ودراسة موفقة لقانون المالية لسنة 2014 الذي نحن بصدد دراسته.



السيد الرئيس،
زميلاتي زملائي الأفاضل،

إلى جانب ذلك فقد تميز هذا القانون باتخاذ
لجملة من الإجراءات الجديدة في موضوعات
حساسة تشغل بال الجميع، ويمكن القول أنها
كانت منتظرة، نذكر منها ما يلي :

● تشجيع وتأيير الاستثمار : سواء المحلي أو
الأجنبي وهذا بإلغاء التعقيدات البيروقراطية
وتسهيل إجراءات الحصول على الامتيازات
التي يوفرها القانون الجزائري للمستثمر، ذلك
أنه من المعلوم أن القانون الجزائري يوفر فرصا
وتسهيلات كثيرة جدا في مجال الاستثمار، لكن
البيروقراطية حالت دون تحقيق الغاية المرجوة
منها. لذلك ترحب كتلة حزب جبهة التحرير
الوطني بالإجراءات الجديدة الواردة في قانون
المالية لسنة 2014 وتدعو إلى الحرص على
تطبيقها.

● تشجيع تشغيل الشباب: وهذا بتشجيع إنشاء
المؤسسات الصغيرة والإعفاء من الضرائب.

● تخفيض الضغط الضريبي: وهذا على مستوى
الحقوق الجمركية وحقوق التسجيل بالنسبة
لعدد من المواد.

● تشجيع الإنتاج الوطني : وهذا عن
طريق إعفاءات ضريبية وإلزام المتعاملين
الاقتصاديين بإنشاء صناعات محلية مرتبطة

خطوة هامة جدا لوضع حد لاستمرار هذا
النزيف وتبارك هذا المسعى.

● دعم الدولة للسكن: وهذا بفضل إجراءات
جديدة تسمح للموظفين بالخصوص الحصول
على قروض مناسبة لأوضاعهم المختلفة
خاصة المنتمين للأصناف الضعيفة
والمتوسطة، علما أن هذا القانون تضمن إجراء
هام جدا وهو تمديد تطبيق القانون المتعلق
بتسوية ومطابقة السكن إلى ثلاث سنوات
جديدة.



الأخيرة .

– هذه الظاهرة لا يمكن فصلها عن ظاهرة
أخرى وهي التضخم أو انخفاض قيمة العملة
الوطنية الشيء الذي ينعكس سلبا على القدرة
الشرائية للمواطنين مما يجعل الزيادات في
الرواتب والأجور تذهب هباء منثورا وبالتالي
العودة إلى الإضرابات والاضطرابات ومن
ثم العيش في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار
الاجتماعي .

– هناك أيضا البيروقراطية التي تعرقل روح
المبادرة الخاصة وتتسبب في الإنسدادات وخلق
بؤر للرشوة وغير ذلك مما هو معروف في هذا
المجال علما أن القطاع المالي كالبنوك مثلا
تزدهر فيها هذه الظواهر.

– ظاهرة التهريب الخطيرة التي تتمثل في
تسريب البضائع المختلفة إلى الدول المجاورة
وتنحر اقتصادنا الوطني وتحتاج إلى وسائل
وإمكانيات خاصة وضرورية لمكافحتها.

كل هذه السلبات وغيرها تحتاج إلى عناية أكثر
لمعالجتها والقضاء عليها، من خلال ما يمكن
أن يتضمنه قانون المالية من آليات وحلول
لمختلف المشاكل التي يعيشها مجتمعنا.

إلى جانب هذه الإجراءات الهامة والمنتظرة من
قبل الفئات والشرائح الاجتماعية المستفيدة
منها، فإن قانون المالية لسنة 2014، يتوقع
تحقيق نسبة نمو تقدر بـ4.5% بصفة إجمالية
ونسبة 5.4% خارج المحروقات، كما يتوقع
انخفاض محسوس في نسبة البطالة بفضل
الإجراءات التي جاء بها هذا القانون في ميدان
التشغيل وهذه مؤشرات إيجابية تستحق التنويه
بها خاصة أنها تعبر عن ثمار سنين من العمل
الدؤوب والاستثمار الذي يوتي أكله.

السيد الرئيس المحترم،
زميلاتي زملائي،

كل المعطيات السابق ذكرها تجعل كتلة حزب
جبهة التحرير الوطني تقدر بصفة إيجابية
قانون المالية لسنة 2014 الذي مثله مثل
القوانين السابقة المعهودة لزال يعبر عن تكفل
الدولة بدعم المواد الواسعة الاستهلاك وعن
تكفلها أيضا بالفئات المحرومة والشرائح
الاجتماعية الضعيفة.

رغم كل ذلك، فإنه لا بد من الإشارة إلى عدد من
الظواهر السلبية الماسة والضارة باقتصادنا
وبتماسكنا الاجتماعي رغم الجهود التي
تبذلها الدولة لمكافحة الفساد والعمل من أجل
القضاء عليه، ذلك أن هذه الظاهرة الخطيرة
تستدعي مزيد من الاجراءات الردعية قصد
حماية الاقتصاد الوطني والقضاء على هذه

الحيوية، والوقوف على مدى تطبيق برنامج
فخامة رئيس الجمهورية المجاهد السيد عبد
العزیز بوتفليقة وإعطاء التوجيهات والتعليمات
للاستجابة لانشغالات المواطنين وتحسين الحياة
المعيشية، ورفع العراقيل والاسراع في وتيرة
الانجاز التي تعرف بعض التأخر.

وأهم ما يلفت الانتباه هو حرص الوزير الأول
على ملاقاته وتنظيمات المجتمع المدني، بمختلف
أطيافها، للاستماع مباشرة الى انشغالات
المواطنين، وحاجيات كل منطقة. ولقد لمسنا
من خلال هذه الخرجات روح المبادرة من قبل
الحكومة لتحسين الخدمة العمومية والقضاء
على البيروقراطية.

السيد الرئيس،
زميلاتي زملائي الأفاضل،
السادة الوزراء المحترمين،

في آخر الكلمة، كتلة حزب جبهة التحرير الوطني
المجيد، لا يسعنا إلا أن نذكر أنه لا ينبغي أن
يغيب عن أذهاننا أن سنة 2014 التي نستبشر
خيرا بقانون المالية المتعلق بها، هي سنة
الانتخابات الرئاسية وهي الحدث الكبير الذي
ينتظره الجزائريون ويعقدون عليه آمالا واسعة
للسير قدما إلى الأمام وتحقيق مزيد من التقدم
والنمو والازدهار في كنف الاستقرار والتضامن
والتآخي.

كما لا يفوتني في نهاية مداخلتني أن أهنيء
الفريق الوطني والشعب الجزائري على تأهل
منتخبنا لكأس العالم بمزيد من التألق
والنجاح.

نرحب مرة أخرى بهذا القانون وتدعو للمصادقة
عليه.



مداخلة
المجموعة
البرلمانية

«الثلاث الرئاسي» رهان محاربة الفساد.. وتأکید الثقة عبر تحسين الخدمة العمومية

ضرورة مراقبة ومحاسبة المتسببين في ذلك، وفي ذات الوقت علينا الوقوف على ما سجله الاقتصاد الوطني من مؤشرات إيجابية منها تسديد المديونية الخارجية والتوفر على احتياطي صرف وادخار داخلي، وهي مؤشرات من شأنها ضمان الإنفاق العمومي الذي يجب ترشيده ومراقبته والتشفيف قدر المستطاع وخاصة في ظل الأوضاع العالمية الخطيرة، مع ضرورة توجيه الاستثمار في المواد الضرورية التي نستوردها كالمواد الغذائية والأدوية في ظل الإمكانيات المتوفرة لدينا، منبهين إلى المخاطر الكبرى الناجمة عن الاستيراد الذي يزداد سنة بعد سنة وخاصة في ظل التناقص في المداخيل البترولية وقلة الصادرات الوطنية، وأن تحرص الحكومة على التفكير بجد لمرحلة ما بعد البترول والتي أكد الخبراء على قصر مدتها، ولا يتأتى هذا إلا بالاستثمار في القطاعات المنتجة للثروة وأن تعطى للتجهيز الأموال الضرورية لتجسيد الاستثمار الحقيقي المنشود والذي يوفر مناصب العمل لأبنائنا.

وتؤكد المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي أن ذلك يقوم على نقطتين أساسيتين وهما تخفيض فاتورة الاستيراد، والعمل على التصدير خارج المحروقات، في ظل الركائز الأساسية لاقتصاد الجزائر متمثلة في الصناعة والفلاحة والسياحة والعنصر البشري، ودون الخوض في النقاط السابقة، إلا انه من الأهمية بمكان التذكير بما بذلته الدولة من جهود في مجال تكوين العنصر البشري، لاسيما في انجاز



العالم، من طرق معبدة ووسائل نقل حديثة وتكنولوجيا متطورة وتواصل يومي مع المراكز العلمية والبحثية في العالم المتقدم فغيرت من مجريات حياته اليومية ومكنته من رفع مستوى طموحاته لبلوغ الركب المتقدم، أملين أن تتمكن الحكومة من تجسيد ما جاء به هذا القانون وبذلك استكمال تجسيد المخطط الخماسي الذي سخرت له الدولة 286 مليار دولار، والذي سبق الحديث عنه أثناء مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 2010 وقوانين المالية لسنوات 2010، 2011، 2012، و2013 وكذلك أثناء مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية في أكتوبر 2012 مع التأكيد على ضرورة الإسراع في استكمال هذا المخطط الطموح.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة:

ونحن على أبواب السنة الخامسة من المخطط الخماسي 2010-2014 وما خصص له من أموال ضخمة، نذكر بالأعداد الهائلة لمؤسسات التربية والتكوين والجامعات والمستشفيات والمطارات والسدود والطرق والسكنات ووسائل النقل المختلفة وغيرها من المنجزات التي حسنت من الظروف المعيشية للمواطن الذي يبقى تواقا لرؤية المزيد من هذه المشاريع التنموية لتحسن حياته نحو غد أفضل، مع ملاحظة ما شهدته بعض هذه المشاريع من تأخر وسوء في الإنجاز، داعين الحكومة إلى



التهمتها. منوهين باستحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول خاصة بتحسين الخدمة العمومية تجسيدا لما جاء به برنامج الحكومة، وهو ما نعلق عليه آمالا كبيرة ليجد المواطن الجزائري كل المساعدات والتسهيلات في سعيه الدؤوب لبلوغ العيش الكريم الذي يسعى اليه، مؤكداً على ضرورة أن تقوم الوزارة المعنية بالدور المنوط بها تخفيفا لمعاناة المواطنين، مع إعطاء الجماعات المحلية الامكانيات الضرورية والتوسع في تطبيق اللامركزية للتقرب أكثر من المشاكل اليومية للمواطن والإسراع في إيجاد الحلول المناسبة وبأقل التكاليف خلافاً لمركزية التسيير وما تسببه من تأخر يدفع ثمنه المواطن.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة:

تأتي مناقشة هذا القانون والجزائر تعيش تحولات كبيرة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت نتيجة طبيعية للاستثمارات الضخمة التي حملها المخطط الخماسي الحالي الهادف لبلوغ تنمية شاملة ومستدامة مست المدن، القرى، الريف والحضر، قربت الجزائري من التمدن الذي يعيشه

الحكومة فيها أنها قادرة على إنجاح المشاريع الكبرى للإصلاحات التي نادى بها فخامة رئيس الجمهورية، كما رسم الخطوط الكبرى لعملها من استتباب الأمن والسلم عبر ترقية المصالحة الوطنية والمضي قدما في اصلاح دواليب الحكم وتعزيز دولة القانون ومواصله التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعمل على محاربة الفساد والمساس بالامتلاكات العمومية والأفات الاجتماعية، وأكد على تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين والقضاء على البيروقراطية وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية وتحسين الجماعات المحلية وترقية دور المجالس المحلية المنتخبة وهذا وفقا للمخطط الخماسي 2010-2014، الذي ركز على استكمال المصالحة الوطنية لمعالجة آثار المأساة الوطنية وتعزيز الترابط الاجتماعي وإحلال الثقة بين المواطنين وبين الدولة ومؤسساتها التي اكتسبت شرعيتها بفضل اختيار الشعب على مدار السنوات الماضية وبلوغ مجتمع يسوده الهدوء والطمأنينة ويتحكم فيه القانون وحده.

ونلج في هذا الصدد على المضي قدما في محاربة الفساد ومعاينة المفسدين في كل القطاعات وعلى جميع المستويات بالنظر لما شاب الكثير من هذه المشاريع من تأخر كبير وسوء في الإنجاز بالرغم من الأموال الكبيرة التي

الدولي والأعراف الدبلوماسية مذكرين بأن هذه الثوابت والرموز خطوط حمراء، على كل من تسول له نفسه المساس بها تحمل تبعات ذلك، منوهين في ذات الوقت بالتصرف الحكيم للدولة الجزائرية، ومطالبين بوضع حد لمثل هذه التصرفات الدنيئة المتنافية مع الأخوة وحسن الجوار داعين الجميع إلى التطلع وبجد لبناء مغرب عربي يقوم على الاحترام المتبادل لتنعيم شعوبنا بالعيش الكريم في اطار تكامل اقتصادي اجتماعي.

كما نتوجه بالشكر إلى السيد وزير المالية ومن خلاله إلى الحكومة على القانون المقدم أمامنا للمناقشة، وإلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014، وإلى جميع الزميلات والزملاء الذين تدخلوا بأسئلتهم وملاحظاتهم لإثراء هذا النص.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة:

تأتي مناقشة قانون المالية لسنة 2014 بعد سنة من مناقشة مخطط عمل الحكومة والمصادقة عليه، الذي قيم أوضاع القطاعات المختلفة وقدم الحلول الضرورية التي رأت



عبد الكريم قرشي
مقرر كتلة الثلاث الرئاسي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ...

ويعد:

في البداية باسم المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي أتقدم بالشكر للسيد رئيس مجلس الأمة الفاضل على إتاحة هذه الفرصة لنقدم وجهة نظرنا حول قانون المالية لسنة 2014 المقدم أمام مجلسنا الموقر.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة:

يسعدني باسم رئيس وأعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي ونحن نعيش هذه الأجواء النوفمبرية أن نتقدم لكم ولجميع المواطنين حكومة وشعبا بالتهنئة بمناسبة الثورة المجيدة وأول محرم وانتصار فريقنا الوطني لكرة القدم وتأهله لنهائيات كأس العالم بالبرازيل راجين له التوفيق لرفع الراية الوطنية خفاقة في سماء ريو دي جانيرو، وأن يديم أفراح الجزائر في ظل الأمن والاستقرار والرقي والازدهار، دون أن ننسى أن نترحم على الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل أن نحيا جميعا في كنف هذا الوطن المفدى، مع تقديم تحية تقدير لمجاهدنا راجين لهم طول العمر ودوام الصحة والهناء وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية وما قاموا به للحفاظ على ثوابت الأمة ورموزها مع إدانتنا الشديدة لكل ما من شأنه خرق نصوص القانون

الهيكل سواء المدارس أو مؤسسات التكوين أو الجامعات، وفي المقابل نجد أنفسنا بحاجة ماسة لوقفة متأنية لتقييم نتائج العملية التربوية التكوينية بشكل عام ومعرفة ما لها وما عليها، ومدى قدرة الكفاءات الجزائرية على تحمل مسؤولياتها في النهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وفي ذات الوقت ننبه الحكومة إلى ضرورة السعي للحد من هجرة هذه الكفاءات بل عليها العمل لإيجاد الظروف لتمكين الفئات المهاجرة من العودة واستغلال تلك الطاقات بما يفيد مجتمعنا.

سيدي الرئيس السيدات والسادة:

جاء هذا القانون في ظرف عالمي اقتصادي متذبذب وخطير، لاشك سيؤثر بشكل أو بآخر على الأمن والاستقرار العالميين، خاصة في ظل عدم استقرار أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، حيث تبين أن مسألة الديون السيادية للولايات المتحدة الأمريكية أثرت سلبا على توجهات الأسواق المالية العالمية، وكذلك الأزمة التي تعيشها منطقة الأورو والتي سوف تؤثر لا محالة على اقتصاديات الدول الأخرى، فقد عززت هذه المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد الأمريكي والمخاوف المرتبطة بالحالة المالية التي تسود في بعض الدول المتعلقة أساسا بمستوى الديون العمومية، دون أن نتجاهل ارتفاع نسبة البطالة الذي يهدد ارتفاع الاستهلاك، وبالتالي يؤثر سلبا على انتعاش الإنتاج والاستثمار، وارتفاع نسبة التضخم وكذا اضطراب أسواق المواد الأولية التي يصعب التنبؤ بمستوياتها مستقبلا في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة والكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية وغيرها من العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور الاقتصاد

العالمي، وبالرغم من عدم تأثر اقتصادنا لحد الآن بتلك الأزمات لكن ليس معنى هذا أننا في منأى عن ذلك، بسبب انعكاسه على النمو العالمي وأسعار البترول الذي نعتمد عليه بشكل كبير في اقتصادنا الوطني وهذا ما يتطلب منا التعامل العقلاني والحذر مع هذه الأوضاع الخطيرة المحيطة بنا لتعاملاتنا المتزايدة مع الدول ولاسيما مع أوروبا.

سيدي الرئيس السيدات والسادة:

جاء قانون المالية لسنة 2014 تقريبا بنفس التوجه لقانون المالية لسنة 2013، فقد تم الإبقاء على بعض المؤشرات في تأطيره والمتمثلة على الخصوص في الإبقاء على السعر المرجعي الجبائي للبترول عند 37 دولارا أمريكيا ومعدل صرف عند 80 د ج للدولار الأمريكي الواحد بانخفاض يقدر بـ 4 د ج عن السنوات القليلة الماضية بعد أن كان 76 د ج للدولار.

وبذلك فإن الإبقاء على السعر المرجعي الجبائي لبترول بهذا الشكل قد أعطى الأفضلية للوقاية، وهذا يمكن قبوله في ظل عجز القطاعات المختلفة في استثمار تلك الأموال في الحالات التي يمكن أن يرتفع هذا السعر المرجعي لبترول البترول.

وكما سبقت الإشارة، فقد أظهر القانون معدل صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري وتوقعه في حدود 80 د ج للدولار الأمريكي الواحد، ولم يظهر معدل صرف بقية العملات خاصة اليورو التي تتم بها معظم المعاملات المالية الاقتصادية في الجزائر مع ضرورة توضيح سبب هذا الانخفاض، لكن وفي ظل عدم استقرار الأسواق المالية العالمية، فإننا نرى ضرورة تنوع العملات الأجنبية التي نتعامل



بها دون التركيز على عملة واحدة بالنسبة لعملية استثمار الفوائض البترولية في البنوك الأجنبية الدولية حتى نجنب اقتصادنا سلبيات الهزات التي يمكن أن تلحق بهذه العملة أو تلك، وسوف يساعد هذا الإجراء أي تخفيض سعر الدينار إلى ظهور تنافسية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مما يدفع بالمؤسسات الوطنية إلى العمل على تصدير منتجاتها، وفي هذا الصدد نلح على محاربة السوق الموازية لتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني، مع المراقبة الصارمة لصرف العملات الصعبة خارج إطارها القانوني والقضاء على تلك المظاهر السلبية في الشوارع القريبة من مجلسنا الموقر وما له من تأثير على عملتنا الوطنية مع التأكيد على فتح الصرافات تماشيا مع الاقتصاد العالمي.

كما نشيد بالتدابير المتخذة في مجال تشغيل الشباب المتمثلة في الإعفاءات الضريبية لصالح المؤسسات الناشئة وكذا بالتدابير المتخذة في مجال العبء الضريبي مما يعود بالنفع على المواطن لأنه المستهلك النهائي. وبالرغم من أنها تسبب تخفيضا في الإيرادات الجبائية العادية إلا أنها تعود بالنفع على المواطنين مما يؤكد على اجتماعية الدولة الجزائرية لصالح مواطنيها، مع التشديد على مراقبة هذه الأموال الموزعة وتقييم العملية ومحاسبة المتسببين في انحراف تلك المشاريع عن الهدف الذي أنشئت من أجله.

ومن جانب آخر ووفقا لما جاء به القانون الحالي فإننا ننوه بتخفيف وتسهيل الإجراءات للاستثمار الأجنبي لتعويض الصادرات خارج المحروقات، لما سيوفر من مناصب شغل وإدخال تقنية حديثة وتأهيل لليد العاملة المحلية وتشجيع دخول العملة الصعبة وزيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية، كما يتيح الاستثمار المباشر امكانية تنافسية المؤسسات المحلية مما يؤدي إلى تطوير الصناعة الوطنية ومواكبتها للمقاييس العالمية، وعلاوة على

سيدي الرئيس السيدات والسادة:

انطلاقا من كل ما سبق، ننوه نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي بكل التدابير المتخذة من قبل الحكومة في هذا القانون والتي كانت وفقا لانشغالات المواطن التواق للحياة الكريمة والأمن والاستقرار، مثل الاستمرار في دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وتخفيض العبء الضريبي وتشجيع الاستثمار وتبسيط الاجراءات الجبائية والجمركية وتحفيز نشاطات الانتاج الممارسة في ولايات الجنوب مؤكدين على مضاعفة الجهود في هذه الجهات الغالية من وطننا الحبيب والنهوض بها لبلوغ توازن جهوي حقيقي يساوي بين الجهات الأربع للوطن والنهوض بكل الجهات المحرومة الأخرى والعمل على محاربة الغش الضريبي وتطهير الصناديق الخاصة والعمل على مساعدة المواطنين في مجال التربية الوطنية والصحة والتعليم العالي والضمان الاجتماعي ومواصلة السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الجزائر دون اهمال القطاعات الأخرى وهنا لا بد من تقييم لمختلف هذه القطاعات التي تمس مباشرة حياة المواطن البسيط كالتربية والصحة والضمان الاجتماعي مؤكدين على أن يوجه الدعم لمستحقيه ولاسيما الفئات المحرومة والمعوزة وعدم تعميم الدعم على كل الفئات الغنية والفقيرة على السواء من خلال إيجاد آلية لذلك.

سيدي الرئيس السيدات والسادة:

علاوة على ما سبق، نوكد نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي على كل ما يمكن أن يدفع بحياة المواطن إلى الأحسن مؤكدين على النقاط الآتية:

1- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وذلك من خلال الاستجابة لمطالبهم مركزين هنا على الإدارة المحلية وتحسين أداؤها وتنظيمها وتفعيلها لتكون في مستوى طموحاتنا، ولا يتأتى هذا إلا بالتواجد اليومي للقائمين عليها وتسيير أمورهما بشكل دقيق ونزيه وشفاف وعادل، وأن تشعر المواطن بقربها الشديد منه، وخاصة البلدية نظرا لأهميتها في حياته، وهنا لا بد من التنويه بما يقوم به الوزير الأول من خلال التنقل في ولايات الوطن تجسيدا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية مؤكدين على ضرورة تكثيف تنقل الوزراء للإطلاع على أوضاع قطاعاتهم والإصغاء لانشغالات المواطنين بعيدا عن الزيارات البروتوكولية المحدودة.

2 - نظرا للمشاكل المنتشرة في المجتمع من جرائم مختلفة والتعدي على القانون العام



مداخلة المجموعة البرلمانية «التجمع الوطني الديمقراطي»

بناء الاقتصاد على أسس الجدوى والمنافسة



محمود زيدان
رئيس كتلة التجمع الوطني
الديمقراطي

المستوى الوطني، فإن الجزائر مقبلة على استحقاقات لا شك أنها ستكون داعمة للمسار التنموي الذي تعزز من خلال المشاريع الكبرى والطموحة التي شملت كل ربوع وطننا الفسيح.

أما على المستوى الاقليمي، فهو ظرف يتميز بالصعوبات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار التي تواجهها بعض الدول المجاورة. إن دراسة مشروع قانون المالية 2014، أعطى نظرة مركزة وشاملة على مسيرة الجزائر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مركزا على مبادئ - العدالة الاجتماعية والتنمية العادلة - إضافة إلى الحرص على سيادة القرار الاقتصادي وتتأكد هذه الخيارات عبر الأرقام المقترحة في ميزانية 2014 والتي تحدث عنها زملائي بإسهاب كبير.

إن الحديث عن قانون المالية يقودني للحديث عن الإجراءات القانونية الجديدة التي جاءت بها تعديلات قانون مكافحة الفساد، وقانون حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وكذا تعزيز دور مجلس المحاسبة، بعد المفتشية العامة للمالية، وأيضا قانون النقد والقرض، ورغبة وزارة المالية في استحداث مصلحة للتحقيقات الجبائية قد كانت كلها خطوات تؤكد عزمنا قويا، طبقا للتوجيهات الرئاسية، للمضي قدما في مكافحة الجريمة الاقتصادية التي تقترب دون شك، مع الاتجار بالمخدرات، وتبييض الأموال، وبعبارة أخرى مع الجريمة المنظمة التي يتعين

وفي نفس الوقت، فإن هذا التقييم لمسار بلادنا، خلال السنوات الأخيرة، يدعونا جميعا، إلى أن نستحضر في أذهاننا بأن أي تقدم لا يمكن أن يكون مستداما ما لم يغذيه الجهد المتواصل، وما لم يتم تعزيزه أيضا، بالتكليف المطلوب، وبنظرة استشرافية مستمرة. وفي هذا السياق، فإن الأوضاع التي تميز الاقتصاد العالمي، منذ 3 سنوات على الأقل، تؤكد لنا هشاشة أي تنمية اقتصادية، كلما وقع مساس بأسسها. وإننا نشاهد حتى اليوم، استمرار اضطرابات هامة على مستوى الاقتصاد العالمي، وكذا تباطؤ عودة حقيقية للنمو حتى في البلدان المتقدمة.

وعلى ذكر الأزمة الاقتصادية في العالم، يكفيننا أن نتذكر وضعنا الوطني، منذ عشرية قبل اليوم فقط، في خضم عواصف الأماسة الوطنية، وأمام سعر برميل النفط الذي انخفض آنذاك، إلى أدنى من 10 دولارات، في وقت كانت فيه الجزائر خارجة، منذ بضعة شهور فحسب، من إعادة هيكلة جد أليمة لاقتصادنا على جميع الأصعدة.

وذلكم بالذات، هو الظرف الزمني الذي اختار فيه شعبنا الأبي، يوم 16 أبريل 1999، بناء الجزائر العزة والكرامة من خلال إخماد نار الفتنة، واستعادة الثقة، وبعث الأمل من جديد.

إن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2014 تأتي في ظروف وطنية وإقليمية خاصة. فعلى

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن يتجدد لقاءنا تحت قبة مجلسنا هذا والشعب الجزائري يعيش على وقع أفراح التأهل للموندنيال للمرة الرابعة في تاريخه والذي صادف شهر نوفمبر المبجل، وبهذه المناسبة تسعد كتلة التجمع الوطني الديمقراطي أن تهنيئ من خلالكم كافة الشعب الجزائري الذي احتفل منذ أيام بذكرى عزيزة وغالية على قلب كل جزائري وجزائرية، ذكرى أول نوفمبر المجيدة التي تشكل فرصة سانحة للترحم على أرواح الذين قضوا في سبيل الوطن أرواحهم ودمائهم وهي فرصة أيضا لتوجيه التحية لأبائنا وإخوتنا المجاهدين الذين شاركوا في هذه الثورة المجيدة أطال الله في أعمارهم، وفي مقدمتهم المجاهد فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

سيدي الرئيس،

يتميز مشروع قانون المالية 2014 الذي عرضته الحكومة وناقشه أعضاء مجلسنا الموقر، بكونه يخص مرحلة مهمة تمثل البرنامج الخماسي إن لم نقل عشرية كاملة من البناء والتشييد، من جهة، والشروع من جهة أخرى، في برنامج آخر للاستثمارات العمومية.

ولا شك أن هذه الميزة تتيح لنا فرصة تقييم نوعي لمدى الأشواط التي سجلتها بلادنا على درب التقدم، سنة بعد سنة، في جميع المجالات.

الرقابة الصارمة لتعود هذه المشاريع بالنفع على اقتصادنا الوطني.

6 - استثمار الفوائض والاحتياطات المالية أو جزءا منها في مجال الذهب والعمل على زيادة الاحتياطي من هذه المادة الحيوية، والعمل على انشاء صناديق سيادية جزائرية للاستثمار.

7 - ننبه الحكومة إلى ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية وما أصبحت تسببه من مخاطر صحية واجتماعية واقتصادية وأمنية، فقد تتضاعف هذه المخاطر إذا لم يتخذ القرار السريع والمناسب والفعال.

8 - ومن إدراكنا العميق لخطورة الأوضاع الأمنية المضطربة التي تحيط بنا من كل الجهات والناجمة عن المشاكل الخارجية الاقليمية (منطقة الساحل والاضطرابات في بعض الدول العربية)، فإننا نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي إذ ننبه لهذه المخاطر فإننا نطالب أن يحظى الجيش الوطني الشعبي بكل الدعم لما قامت وتقوم به قواتنا المسلحة من جهود معتبرة للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري وخاصة في ظل كل ما يحيط بنا من أوضاع غير مستقرة، ونؤكد على ضرورة تسخير كل الامكانيات الضرورية لجيشنا ليتمكن وبسهولة القيام بكل واجباته تجاه الوطن المفدى.

وأخير وليس آخرا، نعتقد نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا القانون، بل نؤكد على دعمنا لكل الاجراءات التي حملها، راجين للحكومة كل التوفيق في عملها وإيجاد الحلول الناجعة لمشاكل المواطن اليومية وتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على وحدتنا في ظل ما يتربص بنا من مخاطر. شاكرين لكم حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



المواطن ويعود عليه بالنفع.

4 - ننبه إلى ضرورة مضاعفة الجهود للتقليل من حوادث المرور نظرا لما تسببه من أضرار صحية واجتماعية واقتصادية ونؤكد على التطبيق الصارم للقوانين المنظمة والعمل على القضاء ما أمكن على مسببات هذه الكارثة من تكوين سيء للسائقين والتشديد في منح رخص السياقة وتحسين الطرقات ونوعية المركبات التي تستورد ومراقبتها الشديدة.

5 - ننوه بالجهود المبذولة من قبل الدولة في التقليل من معدلات البطالة، وفي هذا الصدد لا بد من الاستمرار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وحل مشكلة التمويل لهذه المؤسسات عن طريق الإشراف الجزئي أو الكلي على مشاريع هذه المؤسسات من طرف الممولين. والعمل على إلغاء معدل الفائدة على قروض الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لتمكين شبابنا من الحصول على تمويل لمشروعاته والمساهمة في نمو الاقتصاد، مع

وعلى الأشخاص والممتلكات مما يوحي للمواطنين في كثير من الأحيان أن هناك غيابا للسلطة بل يذهب المواطن في بعض الأحيان إلى الحديث عن غياب الدولة نظرا للخلط بين السلطة والدولة، من هنا، ونظرا لبعض الأوضاع الخطيرة في المجتمع بشكل عام وفي مؤسساته وشوارعه فإننا ننبه الحكومة للعمل على القضاء على هذه السلوكيات السلبية (على سبيل المثال لا الحصر الجرائم بأشكالها كاختطاف الأطفال وجرائم الاغتصاب، وقطع الطرقات، والاحتجاجات المتكررة وانتشار العنف بأشكاله وانتشار السلاح والمخدرات التي أصبحت تشكل خطرا على أبنائنا بعد أن تحولنا من بلد عبور إلى بلد مستهلك وهنا علينا أن ندق ناقوس الخطر لأن الأمر أخطر مما نتصور في ظل الحملة الشرسة التي تشن عبر الحدود....) وبسط سيطرتها الفعلية ومن ثم استرجاع هيبة الدولة ليدرک المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ولا يتأتى هذا إلا من خلال تواجد السلطات الفعلية والمتواصل والتطبيق الصارم للقانون على جميع المواطنين، وإذ نشيد بما تقوم به أسلاك الأمن في هذا المجال فإننا ندعوها للمزيد من اليقظة حتى يشعر المواطنون بالأمن والأطمئنان والتكامل والتماسك بينهم.

3 - يشكل التهريب بأنواعه المختلفة (المواد المدعمة والبنزين والمخدرات وغيرها) خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني وقد تنبعت الحكومة إلى هذه المشكلة إلا أننا نواجه صعوبة كبيرة في القضاء عليها من هنا نؤكد على الحكومة ضرورة توفير الامكانيات اللازمة والضرورية لتلك المكافحة وتشديد الرقابة على المنافذ والحدود ومداخل المدن حتى نمکن لاقتصادنا من النهوض ليستفيد

من الآن، القضاء عليها.

وإننا في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي نثمن استمرار الحكومة في جميع هذه التحسينات التي ستكون مصحوبة بإصلاحات أخرى للخدمة العمومية، التي استحدثت لأجلها الوزارة وفي هذا المنظور فإننا نرى أن عصرنة الإدارة بالجوء إلى التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز دور الجماعات المحلية أولوية ملحة من أجل تخفيف الأعباء على المواطن.

إن الدولة، استعادت مهامها الرقابية، وعززت في نفس الوقت سلطتها، كما تخلصت من ثقل مديونيتها الخارجية، وها هي الآن تملك رصيда معتبرا بالعملة الصعبة، وتتوفر لدى الخزينة العمومية، على إدار محترم لمواجهة الضرورة.

لذلك نرى في كتلتنا أن هذه التطورات الإيجابية، وكذا التجارب المسجلة، يجب أن تؤدي بالحكومة إلى تعزيز التشريع الاقتصادي دون أي مساس بالخيارات الجوهرية في هذا المجال، ألا وهي بناء الاقتصاد الوطني على أسس الجدوى والمنافسة، وإحكامه في نفس الوقت في المبادلات العالمية.

فمنونا الاقتصادي خارج المحروقات يظل هشاً لأنه ممول بنفقات عمومية هائلة للاستثمارات لن تكون متوفرة في المستقبل.

وعليه، يجب علينا أن نبذل كل جهودنا لمضاعفة مشاركة النشاط الاقتصادي في نمو قوي ومستمر.

فمن واجب الحكومة القيام بكل ما في وسعها من أجل ترشيد النفقات العمومية الهامة للاستثمارات أكثر فأكثر على الصعيد المحلي، واستحداث مناصب شغل، وتوفير الأجور، وكذا

تزيد الخزينة بمزيد من الإيرادات، لكي تتحمل الدولة عبء نفقاتها.

كما أن قطاع الصناعة، رغم الانتعاش الطفيف الذي يشهده، لم يساهم إلا بنسبة قليلة من القيمة المضافة الإجمالية السنة المنصرمة، وهي وضعية غير معقولة في وقت يتنامى فيه الطلب المحلي على المنتجات المصنعة، وهذا أمر غير مقبول أيضا، بينما تتوفر الجزائر على



قاعدة صناعية هامة لا تحتاج إلا إلى الانعاش والمهارة من خلال تكوين أبنائنا.

كما أن الصعوبات التي تواجهها الأداة الصناعية الوطنية نرى أنها ليست قدرا محتوما. إنها الضريبة الباهظة التي دفعتها نفس هذه الأداة العمومية والخاصة جراء الأزمة الاقتصادية والمأساة الوطنية. ومن هذا المنطلق، فإن الصناعة الوطنية في كل القطاعات هي بحاجة لمهلة قصيرة لكي تتكيف وتتأهب لمنافسة شرسة في السوق المحلية، وفي المبادلات الدولية.

ونقول في هذا الإطار أن قطاع الصناعة قادر على خلق الثروة ومناصب شغل دائمة تكون خير ضمان لمرحلة ما بعد البترول، وذلك من خلال تهيئة الأرضية الخصبة لإدخال الجزائر في مجتمع المعلوماتية وركب الاقتصاد الرقمي.

وبعد كل هذا يمكن القول أن مستقبل الجزائر الاقتصادي لا يمكن أن ينبني في قطاع الخدمات فقط، خاصة عندما يتضح أن هذا القطاع يتمحور، بشكل أو بآخر، حول نشاط الاستيراد الممول تمويلًا شبه كامل من مداخيل المحروقات.

وفي هذا المقام فإن الاستثمار الأجنبي الذي ما انفكت الجزائر تدعو إليه بإلحاح وتطالب به



دوما، مقابل انفتاح واسع لسوقها، لم يستجب بعد لهذه النداءات بقدر كاف خارج قطاع المحروقات.

ولفت الانتباه إلى نقطة مهمة وهي أن تحافظ الجباية العادية في 2014 على نسقتها التصاعدي حيث من المتوقع أن تصل إلى 2.352.5 مليار دج مقابل 1.577.7 مليار دج للجباية البترولية، إضافة إلى أننا نثمن التحفيزات الجبائية والضريبية الموجهة فائدة إستثمارات شبانية عموما وإعطائهم فرصة السير بمؤسساتهم الخاصة نحو الرقي والازدهار والذي سيعود دون أدنى شك بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

إن إعداد مشروع قانون المالية 2014 على أساس سعر مرجعي جبائي لبرميل النفط الخام عند 37 دولار و 90 دولار لسعر السوق لبرميل النفط ومعدل سعر الصرف عند 80 دينار للدولار الواحد يؤكد حرص الدولة وعدم ثقتها في تقلبات الأسواق العالمية وبالتالي وضع كل الاحتياطات والحسابات التي قد تنجر عن انخفاض سعر البرميل البترولي الذي يعتبر قوت الجزائريين.

إن الرهان الحقيقي هو الحفاظ على التوازنات العالمية على المدى المتوسط على أساس سعر مقبول لبرميل النفط مثلما اعتمدته الحكومة، مما يسمح في نفس الوقت بحماية مصالح

ويساند بجد ومنذ 1999 دون انقطاع مساعي وجهود الأخ المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

ثالثا: نتبنى نداء الحكومة إلى هبة وطنية من أجل التنمية الوطنية.

بالفعل لا يمكن لأي كان عدم الاعتراف بمجهودات الدولة من أجل الاقتصاد الوطني وإقلاع تنمية الصناعة وازدهار الفلاحة الجزائرية ويبقى اليوم على المتعاملين الإقتصاديين وكذا على المستهلكين تثمين هذه الجهود من خلال مساهمتهم كل واحد من موقعه وحسب دوره.

رابعا نتبنى كذلك نداء الحكومة للحذر والعقلنة في استغلال القدرات المالي الوطنية والابتعاد عن الديماغوجية وجميع أشكال المزايدات، ولا يمكن لأي كان ان يعتبر الجزائر مادة في السوق السياسي.

خامسا : مع هذا كله لا نعتبر أن الجزائر قد وصلت إلى الكمال في أمورها لذا ونحن نثمن مجهودات الحكومة نطلب منها المزيد في عدد من الاجتهادات وهي :

• مكافحة البروقراطية والمحاباة وهذا يأتي من خلال الاصلاحات لكن أيضا من خلال معاقبة المنحرفين.

• المزيد من الجهد من طرف الحكومة في الشرح المستمر لسياستها ومساعدتها وكذا مشاركة المنتخبين المحليين والوطنيين في تنفيذ هذه السياسة والتعبئة حولها.

• الاستمرار في مكافحة جميع أشكال الفساد بكل صرامة في إطار القانون واستقلالية العدالة.

وفي الأخير نتمنى التوفيق لما فيه خير للجزائر وشعبها الأبي وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



السنة الأخيرة من المخطط الخماسي 2009-2014



الرغم من عدم تسجيل مشاريع جديدة قبل انطلاق البرنامج الخماسي 2015-2019، ويعود سبب تفاقم العجز إلى أهمية نفقات التسيير ذات الطبيعة النهائية بالإضافة إلى الضغط الذي يمثله الشروع في استغلال المشاريع الجديدة للاستثمار العمومي.

تمثل السنة الأخيرة لتنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014، بالصرامة في الشق المتعلق بميزانية التسيير التي شهدت توسعا كبيرا منذ 2010 بسبب زيادات الأجور في القطاع العام بأثر رجعي.

وتقرر بموجب المشروع حصر ميزانية العام القادم 2014 في الشطر السنوي الأخير المرتقب في البرنامج الخماسي 2010-2014، مع الأخذ بالاعتبار العمليات المبرمجة خارج البرنامج الخماسي.

وحذر المشروع مجددا من استمرار هشاشة توازن ميزانية الدولة بسبب تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية بالإضافة إلى تقلبات أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية مما يتطلب إيلاء عناية خاصة لتقلبات أسعار الغذاء في الخارج التي أصبحت تمثل مصاريف يصعب على ميزانية الدولة تحملها على غرار النقل الكبير الذي يمثله واردات الجزائر من المواد الأولية الأساسية.

وتوقع مشروع قانون المالية لعام 2014 تراجعاً في موارد الميزانية وتقلصاً في النفقات مقارنة مع سنة 2013، كما يرى المشروع استمرار الجزائر في تسجيل عجز الميزانية على

السنوية إلى صندوق ضبط الموارد الذي تأسس في عام 2000.

ويتوقع المشروع تسجيل معدل نمو في حدود 5% إجمالاً و 5.6% خارج قطاع الحروقات، فيما يتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى حوالي 4.5% في إطار الأهداف طويلة المدى لبنك الجزائر الذي يعمل على تخفيض التضخم إلى 3%، كما نص المشروع على خلق 57 ألف منصب مالي جديد في قطاع الوظيفة العمومي، ليرفع الإجمالي إلى حوالي مليوني وظيفة.

أهداف تنموية ... وأبعاد اجتماعية

يرى مراقبون أن مشروع قانون المالية للعام القادم 2014، لا يتضمن إجراءات متعلقة بالتقشف ولا الحذر في ميزانية الدولة بالنظر إلى التأخر الكبير في تنفيذ المخطط الخماسي الجاري، وهو ما يعني توفر الموارد المالية الضرورية للاستمرار في تمويل البرنامج في إطار الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي هذا السياق، شدد وزير المالية في إطار التوجيهات المتعلقة بتحضير المشروع على ضرورة أن تتقيد الميزانية للسنة القادمة التي

يعكس مشروع قانون المالية للسنة القادمة التوجهات الكبرى للمخطط التنموي المتمثل في البرنامج الخماسي الذي يقترب من نهايته، حيث تعتبر سنة 2014 السنة الأخيرة لاستكمال إنجاز برنامج رئيس الجمهورية.

ومن هذا المنطلق، يركز مشروع قانون المالية الجديد على توفير الشروط الملائمة لتنفيذ الجزء المتبقي من البرنامج الخماسي في سنته الأخيرة. ويتعلق الأمر خاصة بتعبئة الموارد المالية الضرورية لذلك.

وعليه، ومقارنة بالميزانية الجارية المقدرة بـ 92 مليار دولار، يتوقع أن تكون ميزانية العام القادم في حدود 100 مليار دولار أي بزيادة 10 مليارات دولار، ومرد ذلك إلى التراجع الذي عرفه سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار المحدد في مشروع القانون بـ 78 دج للدولار ومن أهم المرتكزات التي يبني عليها مشروع قانون المالية الجديد السعر المرجعي للبتروال في إعداد الميزانية وهو 37 دولاراً للبرميل، فيما يتم توجيه الفائض بعد إغلاق الميزانية

105 - 10 الخاص بتسيير حظائر السيارات الخاصة بالهيئات العمومية مع الحرص على أن يكون طلب شراء أي مركبة جديدة مبرراً بدقة. كما يشمل الحد من المصاريف تخفيض مصاريف الألبسة والأغذية والصيانة والمحاضرات والملتقيات ومصاريف التكوين.

وبخصوص التدابير الجبائية الخاصة بالعام القادم، تقرر عدم اقتراح أي تدبير يقضي بإعفاء وتخفيض معدلات الضرائب، مع ضرورة تقسيم التدابير الجبائي إلى تدابير خاصة بالمؤسسات وتدابير خاصة بمستخدمي المصالح العمومية وتدابير خاصة بالمواطنين وتدابير تخفيف الرسوم عن المؤسسات المشغلة.

ومقارنة بالموازنة الجارية المقدرة بـ 92 مليار دولار، يتوقع أن تكون ميزانية العام القادم في حدود 100 مليار دولار أي بزيادة 10 مليارات دولار، ومرد ذلك إلى التراجع الذي عرفه سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار المحدد في مشروع القانون بـ 78 دج للدولار.

وتضمن المشروع كذلك جملة من الأحكام التشريعية الإيجابية التي تهدف إلى تقليص الضغط الجبائي على المؤسسات في إطار تشجيع الاستثمار وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية، وتشجيع النشاطات الانتاجية إلى الجنوب الكبير ومكافحة التهرب الضريبي وتشجيع الشباب المقاوم على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الهضاب العليا والجنوب.

بالإضافة إلى سن تسهيلات خاصة بالمؤسسات التي تخلق 100 منصب بداية من السنة الأولى لبداية نشاطها والمؤسسات التي تساهم بقوة في نشاط التصدير.

ولم يتضمن المشروع أي زيادة للرسوم كما لم يدرج رسوماً جديدة، مكتفياً بالعمل على توسيع الوعاء الجبائي من خلال تنمية نشاطات تنموية جديدة، منتقداً الاستيراد العشوائي الذي ساهم في تحطيم المؤسسة والقدرات الانتاجية الوطنية، حيث يتوقع العودة إلى العمل بنظام التصاريح للمؤسسات على بعض المنتجات الثانوية، وفرض قيود جديدة على نشاط استيراد السيارات السياحية.

ويهدف الاستمرار في تمويل المشاريع الاستثمارية المسجلة ضمن المخطط الخماسي في الشق الأخير، شدد المشروع على ضرورة الحد من فتح مناصب مالية جديدة إلا في حالة الضرورة القصوى حيث تقرر إرفاق كل اقتراح لفتح منصب مالي جديد بمقررات السلطات العمومية خارج نتاج التكوين وفتح هياكل جديدة وتسيير مناصب شاغرة من أجل تقليص نفقات التسيير، مع الاعتماد عند الاقتضاء بعمليات إعادة توزيع العمال على القطاعات في إطار عقلنة استعمال الموارد البشرية في الإدارة والمؤسسات العمومية مع تفضيل اللجوء إلى مختلف أجهزة إدماج الشباب حاملي الشهادات لمواجهة الاحتياجات المعبر عنها من العمال لتدعيم المؤسسات والإدارات، وعليه سيتم التقيد بجدد دقيق للمناصب الشاغرة الناتجة عن التقاعد قبل فتح مناصب مالية جديدة.

وفي ذات السياق، وبغرض التحكم في العجز في الميزانية تقرر منح الأولوية لتطهير البرنامج الجاري إنجاز مع الاختيار الصارم للمشاريع الجديدة المسجلة في البرنامج الخماسي ذات المنفعة الاقتصادية الجلية للمشروع مع التقيد الحرفي بإنهاء الدراسة والمصادقة عليها مع شرط إعادة معاينة بعض سياسات التمويل الميزانياتي للمشاريع العمومية ذات الطابع التجاري بهدف الحد من تفاقم العجز.

وأشار المشروع إلى ضرورة تأجيل اقتناء العتاد وأثاث المكاتب بدون دوافع تجديد جلية مع تشديد إجراءات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم



الدورة الـ 62 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني جزائري في أشغال الدورة 62 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي وذلك يومي 28 و 29 سبتمبر 2013 بأبيدجان - كوت ديفوار.

وقد ضم الوفد السادة :

بوزيد بودعيدة ، عضو مجلس الأمة
عبد القادر بوكروشة ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
السيدة رتيبة عياد ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
مع الإشارة ان هؤلاء هم أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي.

ناقش المشاركون خلال هذه الدورة جدول الأعمال التالي

- طلبات العضوية وإعادة العضوية

- بحث تنفيذ قرارات المؤتمر السابق

- دراسة الحساب المالي الختامي لسنة 2013

- إعداد مشروع جدول أعمال الدورة 63 والمؤتمر 36 للاتحاد ، وتاريخ ومكان عقدهما.

للتذكير فإن ابيدجان (كوت ديفوار) تحتضن مقر الامانة العامة للاتحاد الإفريقي منذ تأسيسه.

النشاط الخارجي وإجراءاته

اجتماعات المرحلة الرابعة للدورة العادية 2013 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان في اجتماعات المرحلة الرابعة للدورة العادية 2013 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وذلك في الفترة 30 سبتمبر 04 أكتوبر 2013 بستراسبورغ (فرنسا)

وقد ضم الوفد السيد رشيد بوغريال ، عضو مجلس الأمة ، رئيس الوفد

السيد حسين معيزة ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماعات دراسة عدة مواضيع منها :

الامن القومي والوصول إلى المعلومات

الامن الغذائي : تحد دائم يهم الجميع.

مكافحة التمييز بين الشباب في سوق العمل

جدير بالذكر أن المشاركين قد ناقشوا الاوضاع

السائدة في بعض الدول على غرار البوسنة والهرسك وجمهورية مولدوفا ، وكذا الوضع في سوريا.

للعلم فإن البرلمان الجزائري يشارك في مثل هذه البرلمانات بصفة مدعو.

التركيز على محاربة تبييض الاموال والفساد والغش والتهريب الضريبي والفواتير المضخمة والمزورة، والسوق الموازية للعملة الصعبة.

لا أموال إضافية لميزانية المخطط الخماسي في سنته الأخيرة..

ومع تزامن الميزانية الجديدة، ودخول الجزائر في السنة الأخيرة للمخطط الخماسي 2010 / 2014، فقد طالبت الوزارة الأمرين بصياغة الاقتراحات لميزانية 2014 مع الأخذ بعين الاعتبار الرصيد المتبقي لمخطط الخماسي 2010 / 2014 مع التركيز على الأهداف الاستراتيجية التي ينبغي تسطيرها لبلوغ النتائج المرجوة ، وذلك مع تزامن ميزانية 2014 ودخول السنة الأخيرة من المخطط الخماسي 2010/2014 حيث افادت المذكرة التوجيهية أن الاقتراحات الميزانية لسنة 2014، يجب أن تسجل في حدود الاعتمادات الميزانية المتبقية للبرنامج الخماسي 2010 / 2014، كما طالبت الوزارة أمري الصرف بإعداد حصيلة مالية ومادية لبرامج سنة 2012، وحصيلة تقديرية لسنة 2014، مع تحديد الأهداف الواجب بلوغها، وأجال الإنجاز.

وطالبت الوزارة بضرورة تضمن التقارير المتعلقة بالميزانيات، زيادة على الحصيلة المطلوبة، تقريراً مفصلاً عن الوسائل المالية الضرورية لمتابعة البرنامج الجاري لإنطلاق المشاريع الجديدة من حيث رخص البناء واعتمادات الدفع، إضافة إلى اقتراحات لتطهير البرامج طور الإنجاز، وإعداد قائمة المشاريع الجديدة والمصنفة حسب الأولوية مع الجداول الزمنية لتمويلها، مع مرافقة كل مشروع ضخم مقترح بتقرير يبرر أهميته ويبرز درجة تقدم دراسته، كما طالبت الوزارة الأمرين بالصرف بوضع قائمة للتدابير التنظيمية المرتقبة لتحسن نجاعة نفقة التجهيز، سيما ظروف الإنجاز.



التحلي باليقظة ضمان لاستمرار المشاريع ..

ينص مشروع قانون المالية الجديد على ضرورة الحفاظ على القدرات المالية ومحاربة كل أشكال التبذير للاستمرار على طريق التنمية الذي رسمه المخطط الخماسي الجاري إنجازه. وكان وزير المالية، كريم جودي، أكد في تصريحات سابقة أن الانخفاض الذي تعرفه حالياً الأسعار العالمية للبتترول تقود الجزائر للتحلي «بيقظة أكبر» في مجال سياسة الميزانية محذراً من تأثير ارتفاع غير محسوب في الأجر خلال السنوات المقبلة وهو ما ذهب إليه الخبير الاقتصادي الدولي في التطبيقات المعاصرة للاقتصاد الإسلامي، فارس مسدور ، الذي أكد أن كل المؤثرات الاقتصادية والسياسية العالمية تنبئ بارتفاع سعر البترول خلال الأشهر المقبلة ، مشدداً على أن محاولة تخويفنا بان سعر النفط قد يتراجع هي حجة واهية، داعياً الحكومة إلى ضرورة

المشروع الجديد لا يتضمن زيادة في أسعار الوقود

كشف، وزير الطاقة والمناجم يوسف يوسف أنه لا توجد زيادة مرتقبة في أسعار الوقود في قانون المالية لسنة 2014، معتبراً أن قرار الزيادة تتخذه الحكومة وليس قراراً فردياً، مؤكداً أنه هناك اكتشافات مهمة في مجال المحروقات خلال هذه السنة ، مفنداً بعض الاشاعات التي تنشر أخباراً مفادها نزوب النفط، وقال في ذلك « لا أساس للحديث عن نزوب البترول، بل احتياطاتنا في ارتفاع مستمر » وأردف في نفس السياق « لقد وفرنا الأمن على مستوى المنشآت النفطية في الجنوب وفي مختلف الحقول المنتشرة عبر الصحراء » وأضاف يوسف أن هناك وفداً من شركتي بريتيش بتروليوم البريطانية وستاتويل النرويجية، قام بزيارة المركبات الصناعية الغازية والنفطية، وإن قرار العودة إلى النشاط ومزاولة الاستثمار بالجزائر متعلق بهما.



وأوضح الوزير أن الجزائر قد عرفت استهلاك ما يقارب 36 مليون طن من النفط عام 2012، أي بزيادة قدرها 2 مليون طن مقارنة مع 2011، مشيراً إلى أن زيادة استهلاك الوقود قدرت العام الماضي ب 12 مليون طن أي بنسبة 9 بالمائة بين عامي 2010 و 2012، معتبراً هذا معدل نمو الاستهلاك المطلوب في الجزائر، مما يجبرها على مضاعفة طاقتها التكريرية والانتاجية التي تقدر حالياً ب 26 مليون طن في حين ستصل إلى 50 أو 60 مليون طن بحلول عام 2030.

رئيس مجلس الأمة يقود وفدا برلمانيا في أشغال الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، في اجتماعات الجمعية الـ 129 للاتحاد البرلماني الدولي بجنيف بين 07 و09 أكتوبر 2013.

برلمانيو الاتحاد البرلماني الدولي تناولوا بالدراسة والنقاش المواضيع التالية :

– من أجل عالم خال من الأسلحة النووية : مساهمة البرلمانات.

– من أجل تنمية قادرة على مواجهة المخاطر : الاهتمام بالنمو الديمغرافي والصعوبات الطبيعية.

– حماية حقوق الاطفال بدون مرافق ومنع استغلال الأطفال في الحروب والنزاعات: دور البرلمانات.

وقد اجتمعت المجموعات السياسية الإفريقية، العربية والإسلامية كل على حدة خلال يوم 06 أكتوبر 2013 لدراسة ومناقشة المواضيع المدرجة في جدول أعمال الجمعية 129 للاتحاد البرلماني الدولي.

جدير بالذكر أن اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي خلال اكتوبر 2013 تعتبر اجتماعات تحضيرية لدورة أبريل 2014.

وقد شارك السيد عبد القادر بن صالح، رئيس الوفد البرلماني الجزائري في أشغال الجمعية العامة 129 للاتحاد البرلماني الدولي الجارية بجنيف – سويسرا – في جلسة عامة مخصصة للنقاش حول الأسلحة الكيماوية حيث تمحورت كلمة الوفد الجزائري في هذا الموضوع حول المحاور الأساسية التالية:

التنديد بامتلاك وإنتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل.

التنديد بإستعمال السلاح الكيماوي من أي طرف كان.

كما تأسف الوفد الجزائري دائما في نفس الموضوع بسياسة الكيل بالمكياالين وأبدي من جهة أخرى إرتياحه للإتفاق الذي حصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول موضوع السلاح الكيماوي في سوريا، كما تم التعبير عن الإرتياح على تجاوب الحكومة السورية وموقفها تجاه هذا الإتفاق.

رئيس مجلس الأمة كان له علي هامش هذه الجمعية عدة لقاءات و محادثات مع نظرائه رؤساء الوفود البرلمانية ومن بينهم رئيس البرلمان الإيراني السيد علي لرجاني. هذه اللقاءات و المحادثات تمحورت حول العلاقات البرلمانية و سبل تطويرها وكذا تنسيق التشاور حول النقاط المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة 129 للاتحاد البرلماني الدولي.

الملتقى البرلماني حول عقوبة الإعدام في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ودور البرلمان في إلغائها

شارك البروفيسور مسعود زيتوني، عضو مجلس الأمة ، في الملتقى البرلماني حول عقوبة الإعدام في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ودور البرلمان في إلغائها والذي ينظمه البرلمان الفرنسي بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية والمنظمة غير الحكومية « معا ضد عقوبة الإعدام» وذلك يومي 09 و 10 أكتوبر 2013 بباريس فرنسا

تضمن جدول الأعمال دراسة المواضيع التالية :

وضعية مسار إلغاء عقوبة الإعدام في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

– دور البرلمانيين في مسار إلغاء عقوبة الإعدام

– أبعاد إنشاء شبكة للبرلمانيين المؤيدين لعقوبة الإعدام.

أشغال الدورة السنوية الـ 59 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الاطلسي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري في اشغال الدورة السنوية الـ 59 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الاطلسي، وذلك في الفترة من 11 و14 أكتوبر 2013 بدوبروفنيك (كرواتيا)

تشكل الوفد من السادة محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، رئيسا للوفد

ميلود فردي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

لخضر نوري، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

تناول المشاركون خلال هذه الدورة النقاط التالية بالدراسة .

التطورات الاخيرة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

استراتيجية وسياسات الاتحاد الاوربي تجاه منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط

آفاق ومعوقات التكامل الاقتصادي على نطاق أوسع في منطقة البحر الابيض المتوسط

الازمة السورية : التداعيات الإقليمية والاستجابة العالمية

مالي والأمن الإقليمي

للعلم يشارك البرلمان الجزائري بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال الدورة العادية الثالثة للفترة التشريعية الثالثة للبرلمان الإفريقي، وذلك في الفترة من 21 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 2013 بمقر البرلمان الإفريقي في ميدران (جمهورية جنوب افريقيا)

تضمن الوفد البرلماني :

السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة انعقاد اجتماعات لجان وأجهزة البرلمان الإفريقي

السيد مختار، زروالي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة انعقاد اجتماعات لجان وأجهزة البرلمان الإفريقي. بالإضافة إلى الاجتماع التعريفي للأعضاء الجدد المعينين لديه.

اجتماعات اللجان الدائمة والجلسة العامة الأولى لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول 2013 للبرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، والسيد منصور معايزية عضوا مجلس الأمة وعضوا البرلمان العربي، في اجتماعات اللجان الدائمة والجلسة العامة الأولى لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول 2013 للبرلمان العربي، التي انعقدت بالقاهرة، في الفترة ما بين 27 و29 أكتوبر 2013.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة العامة دراسة العديد من المواضيع من بينها :

–إقرار إعلان البرلمان العربي حول الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي

– مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي حول القضايا العربية الراهنة

– مناقشة وإقرار مشروع نظام مجموعات التعاون والصداقة البرلمانية

– اعتماد برنامج جلسات الاستماع للدور الانعقاد السنوي الثاني من الفصل التشريعي الاول

– عرض تقرير الأسمين العام عن نشاط البرلمان في دور الانعقاد الاول 2012 – 2013

–اعتماد شعار البرلمان العربي.

جدير بالذكر أن اجتماع الجلسة العامة للبرلمان العربي يوم 29 يسبقها اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان العربي يومي 27 و28 أكتوبر 2013

اجتماعات الدورة الخريفية للجمعية لمنظمة الأمن البرلمانية والتعاون بأوربا APO-SCE

مواضيع من بينها :

مواجهة التهديدات العابرة للحدود وحماية حقوق الانسان في دول فضاء OSCE

تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية على الأمن.

تنوع المجتمعات وأسلوب اندماجها.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوربا AP-OSCE ويحوز على صفة شريك في التعاون.

أشغال الدورة العادية الثالثة للفترة التشريعية الثالثة للبرلمان الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في أشغال الدورة العادية الثالثة للفترة التشريعية الثالثة للبرلمان الإفريقي، وذلك في الفترة من 21 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 2013 بمقر البرلمان الإفريقي في ميدران (جمهورية جنوب إفريقيا).

وقد تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة :

السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي

السيد مختار زروالي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي

جدول أعمال الدورة تضمن انعقاد اجتماعات لجان وأجهزة البرلمان الإفريقي بالإضافة إلى الاجتماع التعريفي للأعضاء الجدد المعينين لديه.

فعاليات منتدى لشبونة 2013

الجمعية البرلمانية

للاتحاد من أجل

المتوسط (AP/UPM)

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في اجتماعات لجنة السياسة والأمن وحقوق الانسان، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP/UPM)، وذلك يوم الخميس 07 نوفمبر 2013 ببروكسل (بلجيكا).

تشكل الوفد من السيدين الحاج العايب، عضو مجلس الأمة

مهند آكلي بن يونس، عضو مجلس الأمة

وقد تناول أعضاء اللجنة بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع منها :

أي آفاق لسوريا؟ تبادل وجهات النظر حول الأزمة السورية.

واقع حال عملية الانتقال الديمقراطي الجارية في بعض الدول، وذلك بحضور خبراء وفاعلين من المنظمات غير الحكومية، وممثلين عن بعض الدول العربية، على غرار مصر وتونس وفلسطين ولبنان والأردن والمغرب وسوريا وليبيا.

تبادل وجهات النظر حول إعادة بعث مسار محادثات السلام في الشرق الأوسط.

كما تولى أعضاء اللجنة النظر في العديد من القضايا النظامية التي تخص الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

اجتماع لجنة ترقية مستوى الحياة، التبادلات الانسانية والثقافة للجمعية البرلمانية لإتحاد من أجل المتوسط AP-UpM

شارك السيد معيزي بوبكر، عضو مجلس الأمة، وعضو الجمعية البرلمانية لإتحاد من أجل المتوسط AP-UpM، في اجتماع لجنة ترقية مستوى الحياة، التبادلات الانسانية والثقافة التابعة لذات الجمعية، والذي انعقد فيما بين 14 و 15 نوفمبر 2013 بروما (إيطاليا)

وقد تضمن جدول اعمال اجتماع اللجنة دراسة المواضيع التالية :

– تبادل الآراء حول الإعلام السينما التلفزيون والإنتاج الفني في منطقة البحر الأبيض المتوسط كثقافة شاملة.

– عرض مشروع مسابقة للمخرجين السينمائيين الشباب في البحر الأبيض المتوسط.

– تبادل الآراء حول التوأمة بين جامعات المنطقة، حصيلة وآفاق شراكة متنامية. تبادل الآراء لتنظيم ندوة حول الثقافة والهوية الأورو متوسطية

– تحديد موعد ومكان الاجتماع المقبل.

أشغال المؤتمر الـ38 للتنسيقية الأوروبية للجان مساندة الشعب الصحراوي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في أشغال المؤتمر الـ38 للتنسيقية الأوروبية للجان مساندة الشعب الصحراوي وذلك في الفترة من 15 إلى 17 نوفمبر 2013 بروما (إيطاليا).

وقد تكون الوفد من السيدة والسادة لويزة شاشوة، رئيسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، بمجلس الأمة، رئيسة الوفد.

– عبد القادر شابني، عضو مجلس الأمة

– عباس بوعمامة، عضو مجلس الامة

– مكي مولاي، عضو مجلس الأمة

– سي يوسف مختار، عضو مجلس الأمة.

وقد تناول المشاركون بالمناقشة والدراسة، وضعية حقوق الانسان في الصحراء الغربية وسبل استرجاع الشعب الصحراوي لسيادته على أراضيه .

جدير بالذكر، أن لقاء برلمانيا كان قد نظم بالموازاة مع أشغال المؤتمر، الهدف منه جمع أعضاء المؤسسات المنتخبة من أجل تحديد التزاماتهم تجاه القضية الصحراوية.

اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيدين زروقي عبد القادر، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحية وزحالي عبد القادر، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وعضوا الجمعية البرلمانية لاتحاد من أجل المتوسط AP-UpM، في اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، التي انعقدت باسطنبول يوم 22 نوفمبر 2013.

تضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة دراسة المواضيع التالية :

تبادل الآراء حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تبادل الآراء حول التمويل الأصغر Microfinance ودوره في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

تحديد موعد ومكان الاجتماع الذي يليه.

ورشة البرلمان العربي حول محور الحقوق الاقتصادية للمرأة العربية

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، وعضو لجنة الشؤون السياسية والخارجية والأمن القومي في البرلمان العربي، في ورشة «محور الحقوق الاقتصادية للمرأة العربية» التي ينظمها البرلمان العربي والتي انعقدت 20 – 21 نوفمبر 2013 بالمنامة (مملكة البحرين)، ضمن برنامج الإعداد لمؤتمر حول «قضايا المرأة العربية وتحديات العصر الراهن: نحو وثيقة عربية لحقوق المرأة» من تنظيم البرلمان العربي.

الاجتماع التشاوري الخامس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، برئاسة السيد لخضر سيدي عثمان، نائب رئيس مجلس الأمة، في الاجتماع التشاوري الخامس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والمنظم من طرف الرابطة، بالتعاون مع مجلس الشيوخ البورندي، وذلك يومي 29 و 30 نوفمبر 2013 ببوجمبورة (بورندي).

تشكل الوفد البرلماني أيضا من السيد محمد بن طية، عضو مجلس الأمة

عبد القادر كمون، عضو مجلس الأمة.

وقد تناول المشاركون بالدراسة والنقاش موضوع : «النهضة الثقافية العربية-الافريقية : إسهامات في الريادة الثقافية، والحفاظ على التراث الثقافي وتعزيزه وتطويره».

اجتماعات المجموعة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-OTAN)

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري ضم السيد محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة رئيسا الوفد أوسهلة محمد رضا، عضو مجلس الأمة

فردى ميلود، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

بونفلة حسان، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

في اجتماعات المجموعة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-OTAN) بروما إيطاليا يومي 25 و 26 نوفمبر 2013.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماعات دراسة عدة مواضيع من بينها :

الأزمة السورية : الدعايات الجهوية والاستجابة الدولية

ايران في مفترق الطرق

بناء دولة مستقرة بليبيا وآثارها على الأمن الجهوي.

تقييم الوضع السياسي والاقتصادي بمصر.

اجتماعات القمة السنوية العامة لمندى النساء البرلمانيات

شارك وفد برلماني مشترك عن غرفتي البرلمان الجزائري، برئاسة السيدة خيرة ليلي الطيب، نائب رئيس مجلس الأمة، في اجتماعات القمة السنوية العامة لمندى النساء البرلمانيات Sommet Annuel du Forum – Global des Femmes aux Parlements (Women in Parliament)، المنظمة من طرف منظمة مندى النساء البرلمانيات والبرلمان الأوروبي، والتي انعقدت فيما بين 27 و 29 نوفمبر 2013، بمقر البرلمان الأوروبي ببروكسل (بلجيكا).

ويتضمن برنامج القمة مناقشة عدة مواضيع من بينها :

• اعادة بناء المجتمعات من خلال القيادات النسوية.

• العوامل المساعدة لتمكين المرأة في المجتمع : السلم، الأمن، واندماج الأشخاص.

• القضاء على الفوارق الاجتماعية.

جدير بالذكر أن الهيئة المنظمة لهذه الفعاليات قد برمجت حفلات لتسليم جوائز، للعديد من البلدان التي أبانت عن جهود معتبرة في مختلف الميادين بهدف التمكين للمرأة، وعليه فستمنح جائزة العالم العربي لأكبر تمثيل نسوي في البرلمان للجزائر، تثمينا لما حققته من أجل توسيع نسبة التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة كأحد نتائج القانون العضوي رقم 12 – 03 المؤرخ في 18 صفر 1433، الموافق لـ 12 يناير 2012 والذي يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

ويتكون الوفد البرلماني من :

السيدة ليلي خيرة الطيب، نائب رئيس مجلس الأمة

السيدة فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة

السيدة حفيدة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة

السيدة نعيمة فرشير، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

السيدة سميرة كركوش، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

السيدة فتحة مسكين، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

السيدة نورة خربوش، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

السيدة حياة تياتي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

السيدة نادية يفصح، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

السيدة مسعودة دريس، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

السيدة اسمهان سرموك، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

الدورة 63 للجنة التنفيذية والمؤتمر 36 للاتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني مشترك عن الغرفتين في أشغال الدورة 63 للجنة التنفيذية والمؤتمر 36 للاتحاد البرلماني الإفريقي، وذلك خلال الفترة من 4 – 8 نوفمبر 2013 بالعاصمة الغابونية ليبروفيل.

تكون الوفد المشارك من:

(1)–السيد بوزيد بدعيدة عضو مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، كرئيس للوفد الجزائري.

(2)–السيد عبد القادر بوكروشة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي.

(3)–السيدة رتيبة عياد نائب بالمجلس الشعبي الوطني، وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي.

أشغال الدورة 63 للجنة التنفيذية: (4 - 5 نوفمبر 2013)

عقدت أشغال الدورة بمقر مجلس الشيوخ الغابوني وعرفت مشاركة 22 دولة و عدة منظمات دولية و جهوية.

ومن أهم النقاط والملاحظات التي اثيرت، والاقتراحات التي قدمت نذكر:

• تأخر أغلبية الدول في دفع اشتراكاتها المالية لسنة 2014.

• تأخر الدول الأعضاء في تقديم مقترحاتها ومذكراتها الكتابية حول موضوع إزالة العراقل، واقتراح الحلول لتنشيط وإشعاع الاتحاد البرلماني الإفريقي.

• تجديد السودان لطلبه باحتضان أشغال اللجنة الفرعية لدراسة موضوع العقبات المعرقة لمسيرة الاتحاد (دعوة مفتوحة) للدول الخمسة المعنية بذلك.

• تقدم ممثل الكاميرون بطلب يلتزم فيه من البرلمانيين الافارقة المشاركين تدعيم مرشحهم لمنصب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي خلال أبريل 2014.

• تزكية كل من الجزائر وأثيوبيا لمواصلة عملهم في مراجعة حسابات الاتحاد البرلماني الإفريقي.

• تقدم أنغولا بطلب لتنظيم أشغال الدورة 64 للجنة التنفيذية للاتحاد خلال السداسي الأول لسنة 2014.

• تقدم الأمين العام للاتحاد بتجديد الطلب للدول الأعضاء من أجل تنظيم ملتقى الهجرة والتنمية الخاص بالدول الافريقية.

• مطالبة لجنة النساء البرلمانيات للاتحاد الدول الأعضاء التقيد بالمادة 08 من القانون الأساسي للاتحاد بضرورة إشراك امرأة ضمن وفودها المشاركة ولا يسمح للرجال تناول الكلمة باسم النساء أو تمثيلهن.

أشغال المؤتمر الـ36 : 7 - 8 نوفمبر 2013

أشرفت رئيسة مجلس الشيوخ الغابوني على افتتاح الأشغال، والتي حضرها وزراء من الحكومة، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بالغابون، وبعد الكلمة الافتتاحية تم مناقشة بعض الجوانب التنظيمية للاتحاد بالإضافة لجدول أعمال المؤتمر المتمثل في:

(1)–دور البرلمانات الافريقية في تعبئة جهود الحكومات والشعوب من أجل وضع حد لجميع أشكال النزاعات المسلحة في القارة الافريقية. (اللجنة الأولى)

(2)–دعم الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في القارة الافريقية. (اللجنة الثانية)

وقد تميزت أشغال المؤتمر بحضور 06 رؤساء برلمانات وطنية، وممثلي بعض المنظمات الدولية والجهوية التي لها صفة ملاحظ فضلا عن حضور ممثل عن البرلمان المالوي الذي ترغب بلاده بالانضمام إلى الاتحاد البرلماني الإفريقي.

واستقبل، يوم الإثنين 21 أكتوبر 2013، بمقر المجلس، السيد Y-pene Djibrill Bassole، وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الجهوي لبوركينا فاسو

وقد تمحور اللقاء حول علاقات التعاون بين البلدين في شتي المجالات وضرورة العمل علي ترقيتها و تطويرها خدمة لمصالح الشعبين الشقيقين.

وقد تمت الإشارة من جهة أخرى إلي أهمية اللقاءات الدورية و التشاور بين مسؤولي البلدين للتنسيق المواقف و الرؤى حول القضايا الدولية الراهنة وخاصة ما تعرفه الأوضاع بمنطقة الساحل من تطورات، كما تم استعراض مجالات التعاون البرلماني و تبادل التجارب و الخبرات بين البلدين.

حضر اللقاء السيد عبد المجيد بوقرة، الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالعلاقات المغربية و الإفريقية.

وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الجهوي لبوركينا فاسو



سفير دولة قطر

كما استقبل، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 22 أكتوبر 2013، بمقر المجلس، السيد عبد الله ناصر عبد الله الحميدي، سفير دولة قطر بالجزائر. على إثر انتهاء مهامه بالجزائر، وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية المتميزة ومستوى التعاون الذي تحقق بفضل الإرادة السياسية في البلدين الشقيقين.. وهو ما يدعو إلى الارتياح ويحفز على توسيع مجالاته خدمة للشعبين الجزائري والقطري.. وبالمناسبة أعرب السفير القطري بالجزائر عن تقديره للخطوات الهامة المنجزة على مستوى التعاون الثنائي بفضل دعم ورعاية المسؤولين في البلدين.



رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

سفير سلطنة عمان

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 23 سبتمبر 2013، بمقر المجلس، السيد علي بن عبد الله العلو، سفير سلطنة عُمان بالجزائر الذي أدى له زيارة على إثر انتهاء مهامه ببلادنا، وقد كان هذا اللقاء فرصة تم خلالها استعراض جوانب من العلاقات المتميزة بين البلدين والامكانيات المتاحة لترقية التعاون، كما تم التطرق إلى التعاون البرلماني .. وتبادل وجهات النظر حول القضايا الراهنة في المنطقة.



وفد البرلمان الأوروبي المكلف بالعلاقات مع بلدان المغرب العربي

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2013، بمقر المجلس، وفد البرلمان الأوروبي المكلف بالعلاقات مع بلدان المغرب العربي برئاسة السيد PierAntonio PANZ-RI.

اللقاء تمحور حول سبل دعم وتعزيز العلاقات التي تم نسجها بين البرلمان الجزائري والبرلمان الأوروبي وتبادل الآراء حول مسار الإصلاحات السياسية التي باشرت الجزائر منذ سنوات. الديمقراطية وحقوق الانسان وحرية الإعلام والتعددية والتنمية الاقتصادية، كل هذه المحاور كانت في صلب النقاش والحوار البرلماني الذي جمع الوفد البرلماني الأوروبي برئيس مجلس الأمة الذي كان محاطا بعدد من أعضاء مجلس الأمة الممثلين للمجموعات البرلمانية المتواجدة بمجلس الأمة.

وفضلا عن القضايا الثنائية والعلاقات البرلمانية بين الجزائر والاتحاد البرلماني الأوروبي، تم استعراض الوضع في منطقة الساحل والعالم

رئيس لجنة الأمن القومي و السياسة الخارجية لمجلس الشورى الإسلامي للجمهورية الإسلامية الإيرانية

كما استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 13 أكتوبر 2013، بمقر المجلس، السيد علاء الدين بروجري، رئيس لجنة الأمن القومي و السياسة الخارجية لمجلس الشورى الإسلامي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. تناول اللقاء العلاقات الثنائية حيث عبر الطرفان عن ارتياحهما لمستوى العلاقات السياسية بين البلدين وحرص قيادتي البلدين علي تطويرها في شتي الميادين. واستعرضت المحادثات جوانب من الفرص المتاحة للدفع بالتعاون الاقتصادي و التجاري كما تم التطرق للتعاون البرلماني و دوره في تعزيز العلاقات بين البلدين وتم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الراهنة و التحديات التي تواجهها المنطقة.



العربي ودول المحيط حيث تم التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود لتكريس حقوق الإنسان و الديمقراطية والمساهمة في ضمان التنمية الاقتصادية لإقرار السلم والاستقرار بمكافحة كل أشكال التخلف والتصدي للارهاب والجريمة المنظمة وتمكين الشعوب من حقها المشروع في تقرير مصيرها واختيار طبيعة أنظمتها بكل حرية بعيدا عن كل تدخل أجنبي مهما كانت أشكاله.



رئيس المجلس الوطني لجمهورية كينيا

و استقبل، يوم الاثنين 02 ديسمبر 2013، بمقر المجلس، السيد Justin Muturi، رئيس المجلس الوطني لجمهورية كينيا، والوفد المرافق له.

خلال هذا اللقاء، تم استعراض العلاقات الثنائية الجزائرية الكينية وهي علاقات تاريخية طويلة جمعت البلدين والشعبين، تم التأكيد على ضرورة دعمها والارتقاء بها إلى مستويات أفضل وتمت الإشارة إلى أن زيارة الوفد البرلماني الكيني للجزائر تؤسس لمرحلة جديدة لعلاقات البلدين خاصة وأن كينيا والجزائر لهما الكثير من القواسم المشتركة تجاه أمهات القضايا الدولية والإقليمية على غرار مكافحة الإرهاب والجريمة وحقوق الشعوب في التنمية في ظل الأمن والاستقرار، كما يتقاسم البلدين الرأي والمواقف في قضية الصحراء الغربية حيث أكد رئيس المجلس الوطني لجمهورية كينيا دعم بلاده لقضية الصحراء

الغربية وحقوق شعبه في تقرير مصيره طبقا للوائح ومقررات الأمم المتحدة معلنا عن فتح بعثة دبلوماسية لجمهورية الصحراء الغربية قريبا بعاصمة كينيا نيروبي.

وزيرة الشؤون الخارجية لجمهورية كولومبيا



كما استقبل في نفس اليوم، بمقر المجلس، السيدة Maria Angela HOLGUIN، وزيرة الشؤون الخارجية لجمهورية كولومبيا.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية وسبل دفعها إلى مستويات أفضل خاصة وأن البلدين إمكانات ومجالات متعددة لإقامة تعاون وبناء وإرساء حوار وتبادل آراء مستمر حول كيريات القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

وقد أكد الجانبان أن هناك مجال هام يمكن أن يساهم في تطوير العلاقات بين البلدين وهو التعاون والتشاور وتنسيق المواقف في المحافل الدولية والإقليمية.

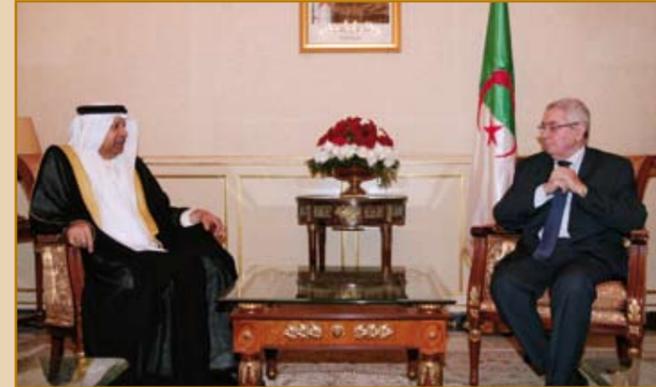
سفير دولة الكويت



واستقبل، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 03 ديسمبر 2013، بمقر المجلس، السيد سعود فيصل الدويش، سفير دولة الكويت بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة وسلمه خلالها دعوة من نظيره رئيس مجلس الأمة للقيام بزيارة رسمية إلى دولة الكويت والتي سيحدد موعدها في وقت لاحق عبر القنوات المعهودة.. وقد كان هذا اللقاء فرصة مكنة من التطرق للعلاقات الثنائية الجيدة وحرص المسؤولين في البلدين على ترقيتها إلى الأهداف المأمولة بما يحقق مصلحة الشعبين الشقيقين.

رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، حمل السفير الكويتي رسالة شفوية تتضمن شكره وامتنانه لرئيس مجلس الأمة الكويتي على الدعوة.. كما أعرب له عن ارتياحه لحفاوة الاستقبال الذي حظي به في الكويت بمناسبة مشاركته ممثلاً لرئيس الجمهورية في القمة العربية الأفريقية التي احتضنتها مدينة الكويت مؤخراً.

سفير الامارات العربية المتحدة



أدى سفير الامارات العربية المتحدة بالجزائر السيد أحمد علي الميل الزعابي، زيارة مجاملة لرئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 06 نوفمبر 2013، حيث استقبله بمقر المجلس وأجرى معه محادثات تناولت العلاقات الثنائية على الصعيد السياسي والبرلماني، وتم خلالها التنويه بالمستوى الذي وصلت إليه هذه العلاقات المتميزة التي تترجم إرادة مسؤولي البلدين الشقيقين وما يربط الشعبين من أواصر الأخوة وتطلعتهما إلى تحقيق المزيد من التقدم.. واستعرضت المحادثات الأوضاع العامة في العالم العربي والتحديات الراهنة التي تواجه دولاً في المنطقة، وعلى الصعيد البرلماني ثمن الجانبان استمرار التشاور بين مجلس الأمة والمجلس الاتحادي وحرصهما على تنسيق المواقف في الهيئات والمحافل البرلمانية اقليمياً ودولياً.

استقبالات نواب الرئيس



عضو اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الشعبي الوطني الصيني

استقبلت السيدة ليلي خيرة الطيب، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 18 نوفمبر 2013، بمقر المجلس، السيد Xiu Fujin، عضو اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الشعبي الوطني الصيني، والوفد المرافق له.

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات الثنائية والتي وصفت بالمتينة والعريقة تمتد إلى 55 سنة من العلاقات منذ سنوات حرب التحرير الجزائرية لاستعادة سيادتها واستقلالها حيث كانت الصين الشعبية سندا سياسيا وماديا للثورة الجزائرية وقد بقيت هذه العلاقات قائمة ومتينة بعد الاستقلال حيث تم التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود للارتقاء بهذا التعاون إلى مستويات أفضل ليشمل العديد من المجالات

ويفتح أفقا واعدة لشراكة اقتصادية فعالة بين البلدين إذا ما تم استغلال التجربة المكتسبة من تواجد الشركات الصينية في العديد من ورشات البناء والتنمية التي تخوضها الجزائر.

سفير المملكة العربية السعودية



كما استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2013، بمقر المجلس، سفير المملكة العربية السعودية بالجزائر السيد سامي بن عبد الله الصالح الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر انتهاء مهامه بالجزائر.. اللقاء كان فرصة لاستعراض العلاقات المتميزة بين البلدين.. والتوقف عند الخصوصيات التي تربط الجزائر بالمملكة العربية السعودية وتشكل دافعا لدى قيادتي البلدين لتعميق وترسيخ التعاون والتشاور والتنسيق خدمة لمصلحة الشعبين الشقيقين.. كما تم التطرق - بالمناسبة - للأوضاع العامة في المنطقة العربية وتأكيد حرص الجزائر والمملكة العربية السعودية على المساهمة في مساعي ضمان الاستقرار والتنمية في المنطقة.



صوت الديمقراطية.. كيف يمكن إعلائه؟



وقد تبع إلقاء هاتين المداخلتين نقاش واسع وثرى شارك في الحضور.

تورط بعض الجمعيات في النشاطات الحزبية وميلها لبعض التيارات السياسية جعل دورها في المجتمع مشبوها خاصة أمام الاستحقاقات الكبيرة التي تمر بها البلاد وهو ما يجعل استقلالية هذه المؤسسات مطلبا ضروريا.

بعد على أرض الواقع، وبعيدة كل البعد عن التطبيق وهذا ما جعل من مطلب تكريس الديمقراطية أهم ما يطالبه به ممثلي المجتمع المدني.

كما أن القانون الأخير للجماعات المحلية لم يكن حازما في فرض مواده على المعنيين بالأمر ولهذا نجد بأن المواطن مازال يجد صعوبة كبيرة في المشاركة ضمن الجلسات التي تعلق بمشاريع تنموية تمسه مباشرة، ما جعل العديد من المجالس المنتخبة سواء البلدية أو الولائية وحتى البرلمان، تعاني من حالة جمود وتقدم صورة سلبية عن معنى الديمقراطية التي تسعى الدولة لتجسيدها على أرض الواقع.

واتهم الدكتور سلطان مختلف الفاعلين في جمعيات المجتمع المدني على اهتمامهم بالحصول على إعانات الدولة بدل تقديم البرامج التي أنشئت من أجلها مضيفا أن

كما يستوجب على هذه أيضا «محاكمة كل ما من شأنه فتح الباب أمام دخول الأموال المشبوهة ومختلف مظاهر الفساد إلى البرلمان فضلا عن العمل على بث نشاطاته وأعماله في ظل الشفافية.

ومن جهته خصص أستاذ القانون في جامعة وهران محمد سلطان مداخلته لموضوع المجالس المنتخبة والديمقراطية موضحا في مشاركته لأن الصعوبات التطبيقية في ممارسة الديمقراطية تكون واضحة بشكل جلي على المستوى المحلي.

واعتبر المتحدث، أن الديمقراطية التشاركية التي نص عليها القانون الأخير للجماعات المحلية والذي من شأن بعض مواده أن تسمح للمواطن أو للممثلة المجتمع المدني بالمشاركة في الجلسات التي تعدها المجالس المحلية سواء البلدية أو الولائية، خاصة وأن قانون البلدية الذي صدر حديثا لازالت مواده لم تتركس

تحقيق دولة الحق والقانون.

أما السيد بوزيد لزهارى عضو مجلس الأمة السابق فقد أكد في تدخله بأن الديمقراطية تظل هدف تسعى الدول إلى تحقيقه باستمرار بطريقة تختلف من دولة وأخرى مضيفا أنه ليس هناك نموذج أمثل لتطبيق الديمقراطية.

وشدد في هذا الإطار على أنه «لا يمكن وفي أي حال من الأحوال اللجوء إلى فرض الديمقراطية بالقوة» وهي الحجة التي تستند إليها بعض الدول اليوم للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى والمساس بسيادتها ووحدةها الترابية كما تعد الديمقراطية قيمة لا تنتمي إلى حضارة أو دولة معينة فهي «منتوج داخلي للدول» يتجسد من خلال مؤسساتها وعلى رأسها البرلمانات التي تعتبر المفتاح في العملية الديمقراطية حسب السيد لزهارى. مضيفا أن البرلمان حتى يتمكن من لعب هذا الدور يتعين عليه أن تتوفر فيه بعض الشروط أهمها أن يكون تمثيلا.

بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف يوم 15 سبتمبر من كل سنة نظم مجلس الأمة يوما دراسيا للحدوث عن واقع الديمقراطية في الجزائر وذلك في إطار الندوات الفكرية والأيام الدراسية التي دأب على تنظيمها.

أشرف على انطلاق الأشغال السيد سيدي عثمان لخضر، نائب رئيس مجلس الأمة الذي تطرق في تدخله إلى مفهوم مصطلح الديمقراطية وظهوره الذي أصبح اليوم من المرتكزات الأساسية للمجتمعات الحديثة والتي تعد مدخلا أساسيا لتحقيق السلم والأمن العالمين. مضيفا بان الجزائر قد تجاوزت مع قيمة الديمقراطية منذ انتخابات 1989 ومازالت تواكب الممارسات الديمقراطية من خلال مختلف الانتخابات القارة التي أنتجت مؤسسات منتخبة وكذا من خلال التعديلات الدستورية التي تهدف على

الموارد البشرية في البرلمان . . الوظيفة والتأهيل

عكف مجموعة من الأساتذة المحاضرون في اليوم الدراسي حول «العملية التشريعية ونظام التعديلات، المنظم من قبل وزارة العلاقات مع البرلمان يوم 7 أكتوبر 2013 بإقامة الميثاق على إبراز الدور الحيوي للعمل التشريعي بأبعاده وأثاره ومكانته في تنظيم شؤون المجتمع وترقية الفكر القانوني، كما سلطوا الأضواء بفضل مشاركتهم وتساؤلاتهم وتعقيباتهم على الجوانب التي تحتاج إلى تحليل معمق ورأي نير ضمن نقاش علمي ثري وبناء.



ضمن دراسة تسمح بقهم نظام التعديلات بشكل أكثر وضوحا.

وإذا كانت المبادرة بالقوانين غالبا ما تقوم بها الحكومة، لاعتبارات مختلفة، ترتبط خصوصا بالتزامها بتنفيذ البرنامج الرئاسي، وتجسيده، لاسيما عبر نصوص قانونية، وتوفرها على الخبرات، والمعطيات الضرورية، والأعوان العموميين، فإن هذا لا يعني حسب ذات المحاضر، أن نواب الشعب في البرلمان، تعوزهم القدرة على اعداد نصوص قانونية بنفس النوعية، سيما وأن غرفتي البرلمان تتوافران على كفاءات واطارات تتمتع بالمهارة والخبرة الكافية للتكفل بالمهمة التشريعية على أكمل وجه، وفي أحسن الظروف.

وفي ختام عرضه، أكد السيد وزير العلاقات مع البرلمان على الزامية العناية بالعمل التشريعي في أعمال الحكومة والبرلمان نظرا للأهمية التي يكتسبها العمل التشريعي من خلال تأهيل الموارد البشرية، وتحسين مستواهم، بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات التكوين العالي، قصد مواكبة التطورات المسجلة عبر العالم، في مختلف المجالات القانونية، والعلمية، باعتباره احسن استثمار يمكن اللجوء إليه، لضمان نوعية العمل القانوني وجودته ونجاعته، بغية الوصول بهم إلى مستويات الخبرة الضرورية،

نوه السيد خوزري بمناسبة افتتاح هذا اليوم الدراسي بالتجربة الجزائرية في مجال العمل البرلماني، والممارسة الديمقراطية، في ظل التعددية السياسية، التي أكد أنها حققت قفزة نوعية، ضمن جهود بناء صرح دولة القانون والمؤسسات، وترقية الحقوق والحريات، وفق مقتضيات الحكم الراشد التي تفرض، بالخصوص، توفير الأطر القانونية النوعية التي تكفل تسييرا عقلانيا لشؤون الأمة وحماية مصالحها، وتحقيق تنمية مستدامة.

وفي ذات السياق، اعتبر ذات المحاضر، ان النظام التأسيسي في الجزائر يمنح حق المبادرة بالقوانين للنواب والوزير الأول، وفق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في الدستور، والقانون العضوي الناظم للعلاقات الوظيفية بين الحكومة والبرلمان، والنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

وحول ذات النصين، أضاف السيد خوزري، أنهما يقران للنواب والحكومة، حق تعديل القوانين سواء على مستوى اللجان الدائمة أو أثناء الجلسات العامة، وفق إجراءات وضوابط قانونية، تم التوسع في عرض إجراءاتها وتحليل أبعاده، السادة المحاضرون، في هذا اليوم الدراسي، والوقوف أمام بعض التجارب المعتمدة في الأنظمة المقارنة، في هذا المجال،

آليات التشغيل . . التجربة والنتائج



أعرب رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد محمد العربي ولد خليفة في كلمته الافتتاحية لليوم الدراسي حول «التشغيل بين الواقع والمأمول»، المنظم من قبل المجموعة البرلمانية لتكتل الجزائر الخضراء بالمجلس الشعبي الوطني يوم الأحد 27 أكتوبر 2013، بمقر المجلس، عن تأسفه لعزوف الشباب عن بعض المهن من بينها الزراعة.

وأكد السيد ولد خليفة أن كثيرا من الشباب يرفضون بعض المهن مثل العمل في قطاع الزراعة داعيا إلى الابتعاد في التعامل مع البطالة عن فكرة المساعدة من الدولة وعن ثقافة الطلب بدون مقابل.

وأضاف أن هذه الثقافة ستجعل الجزائر في الأمد المتوسط من بين البلدان التي تغدق أموالا كثيرة على المؤسسات والهيئات المختلفة خاصة تلك المتعلقة بالتشغيل.

وبعد أن أشار إلى أن نسبة التشغيل مرتبطة بمجال التنمية التي تحدث مناصب شغل، ذكر رئيس المجلس الشعبي الوطني بمسار التشغيل ومكافحة البطالة منذ سنة 1962 في الجزائر.

ودعا إلى ضرورة الاعتماد على الخبرة الوطنية التي تم اكتسابها طيلة مدة 50 سنة في تطوير الاقتصاد الوطني مركزا من جهة أخرى على الاعتماد على ثلاث قطاعات أساسية في ترقية التشغيل بالجزائر تتمثل في الزراعة والصناعة والسياحة.

وبنفس المناسبة قال السيد ولد خليفة أن مشكل التشغيل والبطالة لا يخص الجزائر وحدها مشيرا إلى أن نسبة البطالة المسجلة باسبانيا فاقت 24 بالمائة وإلى الحملة التي وقعت منذ أشهر قليلة بالولايات المتحدة الأمريكية ضد الفوارق والتمييز بين طبقات المجتمع في مجال التشغيل.

من جهته، أوضح الاستاذ الجامعي حسين تومي في مداخلة له حول «العمل وثقافة الريع في الجزائر مقارنة سوسيولوجية لواقع التشغيل» أن آليات التشغيل تحمل نقائص ينبغي إعادة

النظر فيها لكونها آليات اجتماعية جاءت في ظروف استثنائية.

واقترح ذات المتدخل استغلال تقنيات جديدة في إعادة بعث المؤسسات التي أعلنت

افلاسها وتسريح عمالها عن طريق شركات المساهمة.

كما دعا إلى ضرورة تثمين بعض المهن خاصة في بعض القطاعات التي ينفر منها الشباب الذين لا يملكون شهادات ولكنهم يمكن أن يساهموا في الانتاج الوطني من بينها مهن النظافة وأخرى تتعلق بمجالي الزراعة والحرف.

وأما عن البطالة فقد أكد نفس المسؤول أن تقدير نسبة البطالة بعشر بالمائة غير صحيحة وأنه ينبغي إعادة النظر في معايير قياس هذه البطالة لكونها تدخل في الحسبان مناصب شغل ظرفية غير الدائمة.

وفي هذا الشأن، دعا السيد حسين تومي إلى الاعتماد في تحديد نسبة البطالة على عدد العمال الناشطين مع اللجوء إلى قطاع الضمان الاجتماعي في عملية الاحصاء و تسجيل جل البطالين حتى الذين لم يتقدموا بطلب عمل.

من جهة أخرى، أكد الجامعي عبد الرحمان تومي أن سياسة التشغيل خطت خطوات ملحوظة في الجزائر خاصة منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا إلا أنها تحمل في طياتها نقائص.

غير أنه سجل، في ذات السياق، أن بعض وكالات التشغيل لم تتمكن من تحقيق العدل بين الولايات على المستوى الوطني في مجال

امكانيات فرص الاستثمار المتعلق بخلق مؤسسات مصغرة.

وفي هذا الشأن، أكد أن عشر ولايات فقط من القطر الجزائري تستحوذ على ما يعادل ثلاث وأربعين بالمائة من المشاريع داعيا إلى التوزيع العادل لامكانيات تدعيم المشاريع وضرورة وضع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار التوازن الجهوي.

واقترح إعادة النظر في آليات توزيع البرامج والمشاريع عبر الولايات مع توجيه الشباب و تقريب الجامعة من المحيط الاقتصادي واجبار المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية على فتح مخابر بحث علمي مرتبطة بالجامعة.

ومن جهة أخرى، أكد ذات المحاضر أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من تدني ضعف القيمة المضافة في أهم القطاعات المنتجة من بينها الفلاحة والصناعة مقارنة مع القطاعات الأخرى من بينها الخدمات.

أما الخبير بن خالفة عبد الرحمان فقد دعا في مداخلة له إلى ضرورة إعادة النظر في سياسة التشغيل مع التركيز على خلق قنوات جديدة للتكفل بالمشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

بينما اقترح الاستاذ الجامعي كمال رزيق ادراج صيغ اسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على آليات الصيرفة الاسلامية لفائدة بعض الشباب الراغبين في هذا النوع من التمويل.

السمعي البصري . نحو مشهد تعدي !

نظمت المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2013 بمقر المجلس، يوما برلمانيا حول «مشروع قانون السمي البصري: نحو مشهد تعدي» بمشاركة خبراء و أساتذة جامعيين .

شدد رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني، السيد ميلود شرفي، في الكلمة الافتتاحية على أنه من الأولويات الملحة التعجيل في دراسة مشروع القانون السمي البصري وإصداره لضبط وتنظيم الممارسة الإعلامية السميّة البصرية قصد تمكين شرائح المجتمع بمختلف أطيافه وإتجاهاته من منبر حقيقي لها، مع إرضاء تنوع الأذواق.

وحسب السيد شرفي فإن تحقيق ذلك مرهون بإحداث هيئات وهيكل ضبط ممارسة المهنة التي تسمح لكل الأحزاب المعتمدة والمجتمع المدني بالتساوي في الحق للتعبير عن آرائها وبرامجها ومشاريعها من خلال المؤسسات السميّة البصرية.

وحول تأخر مجال التعددية السميّة البصرية في الجزائر، أرجع رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني السبب إلى ما عاشته وعانته الجزائر خلال العشرية السوداء من وحشية الإرهاب، فكان عليها أن تصالح بين الجزائريين بعد القضاء على هذه الآفة، وأن تتكفل بأثارها الجسيمة التي مازالت بعض ملامحها وأثرها بارزة إلى يومنا هذا.

وتابع السيد شرفي قائلا أن النظر، اليوم، في قطاع السمي البصري بقدر ما يعكس تنامي الدعوات المشروعة لفتحها أمام القطاع الخاص وتحريره، يعكس إرادة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في أن يكون فتح القطاع السمي البصري رافدا لسياسته الإصلاحية الشاملة.

واعتبر رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني نص المشروع الذي تقدمت به الحكومة الخطوة الأولى نحو إيجاد الأرضية المناسبة والبيئة الكفيلة بممارسة الإعلام السمي البصري.

من جهة أخرى، دعا السيد شرفي إلى إنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية جديدة عمومية، وخاصة، وعامة، ومتخصصة، برأسمال وطني خاص، وتأتي ذلك دون الاعتراض على أنشطة السمي البصري التي يساهم القطاع الخاص في الاستثمار فيها سواء بالشراكة مع القطاع



فكرته، ليوضح أن المشروع ايجابيا باعتبار أن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة، وأنه لم يقصد سحب المشروع برمته وإنما إعادة صياغة بعض مواده، منها المادة 106 التي تُسند مهام وصلاحيات سلطة الضبط للسمعي البصري في انتظار تنصيبها للوزير المكلف بالاتصال، معتبرا أن ذلك معرقل للقانون ولا يشرف المهنة لأنه في حال عدم تنصيب هذه السلطة عشر سنوات مثلا خاصة في غياب نقابات تمثيلية قوية فإن كل السلطات تبقى لدى وزير الاتصال.

من جهتها حذرت الإعلامية أمينة دباش مديرة جريدة «الشعب» من تكرار تجربة الصحافة المكتوبة من حيث العدد الكبير للجرائد الخاصة مقابل ست جرائد عمومية فقط، في تجسيد التجربة الجديدة للقنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، مشددة على ضرورة مراعاة الخدمة العمومية في ضبط مهام الوسائل الإعلامية الثقيلة.

وأبرز الأستاذ محمد حازوري أهمية دور القنوات التلفزيونية الخاصة في الدفاع عن القضايا الوطنية، والرد عن الحملات الاستفزازية للقنوات الأجنبية ضد الجزائر ومصالحها، في ظل استحالة إلزام التلفزيون الوطني الرسمي، بهذه المهام.

في ذات السياق، دعا الأستاذ محمد حازوري في مداخلة تحت عنوان السمي البصري غدا، إلى إنشاء مجلس أعلى للسمعي البصري، كسلطة إدارية مستقلة على غرار ذلك الذي تم إنشاؤه في التسعينات لضبط كل العمليات ولكنه يجب أن يكون مجلسا بسلطات حقيقية يسيره محترفون يتمتعون بالحرية في اتخاذ القرارات ويمتلكون على وجه الخصوص نظرة ثاقبة حول المجال السمي البصري في المستقبل.

كما طالب ذات الأستاذ بالانتقال إلى الفعل من خلال مقترحات ملموسة تكون متبوعة بقرارات مسؤولة وناجعة، حيث يجب التساؤل حول قدرة القنوات الخاصة على أن تكون في المستوى من حيث النوعية من خلال برامج مدروسة ومعدة بصفة متميزة وأن تستجيب خاصة للمعايير التقنية والفنية المعمول بها، وعليه يجب وضع سياسة جريئة وخلاقة منفتحة على الكفاءات والمواهب، كما يجب العمل وفق اقتراحات ملموسة مرفقة بقرارات مسؤولة وفعالة من أجل إعادة تأهيل البث المباشر. ويبقى أن السلطات المعنية في البلاد مطالبة بإنشاء مخابر إصلاح الإنتاج القديم والأرشيف المصور

من جهة أخرى، اعتبر حسيني صفوان أستاذ

رزاق مصطلح الموضوعاتية مصطلحا أدبيا لا ينطبق على المنتج الإعلامي، فيما قدر بأن مهلة خمس سنوات التي تمنح للمستثمر في الحقل الإعلامي السمي البصري في إطار الترخيص، قصيرة؛ بالنظر إلى أهمية وحجم الاستثمار الذي يتطلبه إنشاء قناة تلفزيونية تكلف الملايير وتستدعي تهيئة المقر الملائم لاحتضان الاستوديوهات واقتناء التجهيزات التقنية الضرورية.

كما اقترح، ذات المتدخل، إعادة النظر في طريقة تعيين أعضاء سلطة الضبط للسمعي البصري، والتي تضم وفق مشروع القانون المطروح حاليا على لجنة الإعلام والثقافة والسياحة على مستوى المجلس الشعبي الوطني، تسع أعضاء يعيّنون بمرسوم رئاسي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، منهم خمس أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية وعضوان غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة، وعضوان غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني.

ونفس الملاحظات تقدم بها عدد من المتدخلين في اللقاء، ومنهم الإعلامي سليمان بخليفي الذي لم يتوان في مداخلته، عن المطالبة بسحب المشروع من البرلمان، وإعادة صياغة مواده بشكل يضمن حرية أكبر للخوارج في ممارسة نشاطهم الإعلامي في مجال السمي البصري، قبل أن يتراجع عن دعوته بعد أن استقطب اقتراحه اهتمام عدد من المتدخلين الذين أيدوا

المختصين لإلقاء محاضراتهم والتي حملت عناوين «أثر القانون السمي البصري على الممارسة الإعلامية في الجزائر»، و«قراءة متأنية في مشروع قانون السمي البصري»، و«مشروع قانون أنشطة السمي البصري مقارنة-مقارنة»، و«السمعي البصري غدا»، إلى جانب «التكفل بالقنوات المرخص لها في إطار فتح المجال السمي البصري».

وكشفت مداخلات البرلمانيين والأساتذة والمهنيين في قطاع الإعلام، حاجة مشروع القانون الخاص بالسمعي البصري، إلى الإثراء لتحقيق الانسجام بين مواده وتكريس أهدافه، الرامية إلى تعزيز حرية التعبير والاستجابة لتطلعات مختلف فئات المجتمع الجزائري. وذهب البعض منهم إلى حد المطالبة بسحبه من المجلس الشعبي الوطني إلى حين إعادة صياغته.

واركزت أغلب مداخلات الأساتذة الجامعيين والمهنيين، خلال هذا اليوم البرلماني، على الأحكام التي تحدد طبيعة القنوات التلفزيونية والإذاعية، وتحصرها في القنوات الموضوعاتية، مع السماح لها ببث حصص محددة من البرامج الإخبارية، وكذا تلك التي تنص على تركيبة سلطة الضبط للسمعي البصري وتعيين أعضائها، فضلا عن الأجال التي يحددها القانون لانقضاء رخصة استغلال القنوات الإذاعية والتلفزيونية.

وفي هذا الإطار، اعتبر الأستاذ عبد العالي

يؤسس لمرحلة جديدة في مجال قطاع السمي البصري ببلادنا.

وقد أوضحت أن لجنة الثقافة والسياحة قد أخذت بعين الاعتبار كل الملاحظات والمساهمات البناءة لإثراء مشروع قانون السمي البصري. مجددة دعوتها لكل المعنيين من إعلاميين، وأساتذة، ومخرجين، ومختصين في المجال، لتقديم آرائهم ومقترحاتهم قصد صياغة قانون سمي بصري يتماشى وتطلعات الجميع.

كما أكدت، ذات المتدخلة، أن قطاع السمي البصري الخاص يعد عنصرا فعالا لدعم الإنتاج الوطني ورفع نسبة المشاهدة، معتبرة أن الاستثمار في هذا الجانب من شأنه أن يعزز المسار الديمقراطي ويضع حدا لبعض الممارسات الدخيلة على مجتمعنا، وشددت المتحدثة على أهمية التكوين لضمان النوعية في الأداء والوصول إلى صحافة راقية.

وفي سياق موصول، أكدت السيدة طلحة أن قانون السمي البصري سيكون جزائريا خالصا ولن يتبنى أية تجربة أخرى عربية كانت أم أجنبية، مضيفة أن سلطة الضبط ستساهم في الرقي بالمشهد الإعلامي الوطني من خلال وضع ضوابط تنظيمية لضبط القطاع وفق أسس تتماشى والثقافة الجزائرية، مذكرة بأن هذه الهيئة ستكون حيادية وتمارس مهامها بكل حرية ودون ضغوطات من أية جهة.

بعد الجلسة الافتتاحية فتح المجال أمام

العام أو بالإعتماد على إمكانياته الذاتية، وذلك بدفتر شروط يحمي مكونات الشخصية الوطنية، والأخلاقية، والأمن، والنظام العام.

كما شدد المتدخل على ضرورة الاهتمام بالإنتاج والمنتجين مضيفا أن الجزائر المعاصرة تزخر بمهنيين جديرين بالتشجيع.

وقال، في ذات الصدد، أنه من الحق أن نصبوا لتصبح للجزائر مدينة للإنتاج الإعلامي وأن تكون عاصمة الإبداع السمي البصري.

من جانبها، أكدت رئيسة لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بالمجلس الشعبي الوطني، السيدة هدى طلحة عزم الدولة على مواصلة التزامها بتدعيم حرية الإعلام في إطار احترام قوانين الجمهورية.

واعتبرت السيدة طلحة قانون السمي البصري الموجود على مستوى لجناتها حلقة ضرورية لإستكمال المنظومة الإعلامية مشددة على أهمية التكوين لضمان النوعية في الأداء في مجال السمي البصري.

وفي ذات الصدد، قالت رئيسة لجنة الثقافة والاتصال والسياحة إن مشروع القانون جاء تماشيا مع إرادة السلطات العليا بالبلاد في مواصلة الإصلاحات الكبرى وفق إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، منوهة بدور جميع شركاء القطاع لتتمين المشروع من خلال فتح باب النقاش معه، من منظور علمي بحث، مما



تركيا : نائبات تركيات يدخلن البرلمان محجبات لأول مرة منذ 14 عاما

شاركت 3 نائبات من الحزب الإسلامي المحافظ الحاكم في أنقرة، يوم 31 أكتوبر 2013، في جلسة برلمانية وهن محجبات، وذلك للمرة الأولى في تركيا منذ 14 عاما. وهؤلاء السيدات انتخبن أثناء الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في 2011 على لوائح حزب العدالة والتنمية المنبثق عن التيار الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. وأبطل الحزب مؤخرا عبر الضغوط السياسية قانون حظر ارتداء الحجاب الإسلامي في الوظيفة العام.

وقررت النائبات التركيات ارتداء الحجاب في جلسة البرلمان في تحد للقواعد العلمانية للبلاد. وقبل الدخول التاريخي للنائبات المحجبات إلى البرلمان، قالت نورجان دالبوداك إحدى النائبات المنتميات لحزب العدالة والتنمية: «لا نعرف ماذا سيكون رد فعلهم، لكننا سندخل البرلمان مرتديات الحجاب وسنواصل عملنا». وأضافت: «سنشهد بداية عصر مهم، وسنلعب الدور الرئيسي. سنكون حملة الراية، وهذا مهم للغاية». وكانت آخر مرة ظهر فيها الحجاب في البرلمان عام 1999 حيث

طردت النائبة عن حزب الفضيلة الإسلامي مروة قاواقجي، التي كانت ترتديه من الجلسة. وتأجلت الجلسة، وأجبرت قاواقجي على ترك القاعة دون أن تؤدي اليمين. وبعد ذلك سحب منها الجنسية التركية بعد أن تبين أنها حاصلة على الجنسية الأميركية دون أن تبلغ السلطات. يذكر أن ارتداء الحجاب يعد رمزا محركا للمشاعر في تركيا إذ ينظر العلمانيون له باعتباره شعارا للإسلام السياسي،

ويعد ارتداؤه في الأماكن العامة بمثابة تحد للأسس العلمانية للجمهورية التركية التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك، علما أنه لا توجد قيود محددة على ارتداء الحجاب في البرلمان، لكن معارضة العلمانيين والحظر المفروض على ارتدائه في مؤسسات حكومية أخرى جعلت النائبات يحجمن عن ارتدائه.



من اصل ماتتين، وهي نسبة اقل بكثير من الغالبية المأمولة.

وقد بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات نحو 59.48 في المائة مقابل 62.6 في المائة في انتخابات 2010.

وفي مواجهة هذا الوضع المعقد الناتج من توزع القوى السياسية، لم يستبعد البعض اجراء انتخابات جديدة. وقال اندريه ليسكا زعيم حزب الخضر الذي اخفق في دخول البرلمان ان «نتيجة الانتخابات مأسوية وقد تجري انتخابات جديدة في الربيع».

تشيكيا : فوز متواضع للاشتراكيين في الانتخابات المبكرة في تشيكيا

حقق الاشتراكيون الديمقراطيون في تشيكيا فوزا متواضعا في الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت يوم 25 أكتوبر 2013، حيث لم يفوزوا بأكثر من 20.45 بالمائة من أصوات الناخبين. وصرح زعيم الاشتراكيين بوهوسلاف سوبوتكا بأن هذه النتيجة لم تكن في مستوى توقعاته. ومن المنتظر أن تشارك الأطراف السياسية في مفاوضات لتشكيل حكومة اقلية أو حكومة ائتلافية.

وحاز الاشتراكيون الديمقراطيون بـ 20.45 في المائة من الاصوات بحسب نتائج نهائية متقدمين على حركة «انو» الشعبوية الجديدة التي اسسها رجل الاعمال النافذ اندريه بابيس وباتت ثاني قوة سياسية مع 18.65 في المائة تلاها الشيوعيون بـ 14.91 في المائة. وتخطت اربعة احزاب اخرى عتبة الخمسة بالمائة الضرورية لدخول البرلمان هي «توب 09»، و«اودس» (يمين) والمسيحيون الديمقراطيون (كاي دي يو- سي اس ال) (يمين الوسط) وحزب «يوسفيت» الشعبي ايضا (فجر الديمقراطية المباشرة) لرجل الاعمال التشيكي الياباني توميو اوكامورا.

واقتر زعيم الاشتراكيين الديمقراطيون بوهوسلاف سوبوتكا بان «هذه النتيجة لم تكن ما كنا نتوقعه». وكان سوبوتكا يراهن على الفوز بنحو ثلاثين في المئة من الاصوات ما يتيح لحزبه تشكيل حكومة اقلية تحظى بدعم ضماني من الشيوعيين.

ولم يفز الاشتراكيون والشيوعيون مجتمعين سوى بـ 83 مقعدا في مجلس النواب

لقانون 1998 وكذا قانون 2002 ليأتي الدور على مشروع قانون أنشطة السمع البصري لسنة 2013.

وفي هذا الصدد، قال الأستاذ، إن قراءة مشروع القانون الجديد تؤكد أنه يكرس مبدأ الحق في الإعلام والاتصال انسجاما مع المبادئ الدولية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966 كما أن هذا المشروع لا يختلف في مفهومه لحرية الإعلام وجوهره عن قوانين الليبراليات والديمقراطيات الغربية، ومنها القانون الفرنسي وقوانين الدول الاسكندنافية سواء تعلق الأمر بالضبط أو المراقبة أو الاستشارة أو تسوية النزاعات.

بل اعتبره مجرد قنوات ذات تخصص، واعتبر أن دفتر الشروط ركيزة أساسية لإتمام محتوى المشروع.

إلا أن المحاضر اعتبر، من جهة أخرى، انه مهما قيل عن النقص التي تعترى القانون إلا انه جاء لينظم الحقل الإعلامي في الجزائر في مجال السمع البصري وهو خطوة أولى نحو الانفتاح الإعلامي، مشددا على أن القائمين على القانون اخذوا بعين الاعتبار معطيات دولية وإقليمية ووطنية وأبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية ووطنية، واحترمت فيه مبادئ القانون الدولي خاصة في مجال الحقوق والحريات.

أشار الأستاذ مرسل لعرج في مداخلة حول مشروع قانون السمع البصري، إلى القوانين التي صدرت في القطاع الإعلامي بداية بقانون الإعلام الصادر سنة 1982 ثم قانون 1990 والذي كان متبوعا بمشروع القانون التمهيدي

بمعهد علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر المشروع استثمار في مجال القانون بحد ذاته بحكم عدم وجود اي قانون في هذا المجال سابقا، وقال انه جاء متأخرا لكن أحسن من أن لا يكون إطلاقا، واعتبر أن الجانب القانوني طغى على المشروع

وأوضح المتحدث انه من الضروري تحديد المفاهيم بدقة في هذا المجال، ومن بين الملاحظات التي أبدتها الأستاذ حسيني إغفال الجانب التقني في القانون، وقال أنه من الأحسن تحديد مدة الرخصة التي تمنح لأصحاب القنوات بثماني سنوات بالنسبة للتلفزيون وأربع بالنسبة للراديو.

واعتبر ذات المحاضر أن مشروع القانون موجه في روحه للقنوات التلفزيونية أكثر منه للقنوات الإذاعية، ومضمون القانون لم يعط أهمية كبرى للسمع البصري على انه صناعة للرأي العام

المرأة البرلمانية ووسائل الإعلام..



افتتحت جمعية المرأة في الاتصالات، والجمعية الدولية المتمثلة في المعهد الوطني الديمقراطي، يوم الخميس 28 نوفمبر 2013، بالجزائر العاصمة، ورشة تكوينية حول موضوع وساطة عمل المرأة البرلمانية وتعزيز علاقاتها مع وسائل الإعلام، دامت اربعة ايام، وذلك بمشاركة أكثر من خمسين امرأة برلمانية وصحفيات.

ومن بين الاهداف التي سطرتها الدورة التكوينية، تعزيز الكفاءات السياسية النسوية التي لها علاقة بوسائل الاعلام، وترقية مشاركة المرأة السياسية ومساهمتها في الحكامة المحلية، وتعميق الحوار بين النساء الناشطات في المجال السياسي المحلي، ومختلف الفاعلين في عالم وسائل اعلام.

وتحور برنامج هذا التكوين بشكل خاص حول تحديد اهداف التحقيق السياسي فضلا عن اخلاقيات المهنة، والقوانين المتعلقة بهذا الموضوع. كما تم بهذه المناسبة عرض تحقيق فيديو حول صورة النساء السياسيات في عديد من بلدان العالم.

وفي هذا الصدد، اكدت سفيرة كندا بالجزائر جينييفاي دي ريفيار، خلال افتتاح الاشغال، ان هذا البرنامج التكويني يحظى بالدعم الكندي، ويتمحور حول تعزيز امكانيات النساء المنتخبات من اجل مساعدتهن على ترقية

مشاركتهن في الحياة السياسية. كما اكدت ان تمثيل النساء في كندا بدأ يشهد تطورا ملحوظا، مؤكدة، في ذات السياق، ان نتائج الانتخابات في البرلمان الفيدرالي التي جرت سنة 2011 قد نتج عنها انتخاب 76 امرأة في البرلمان اي بنسبة 25% من بين 308 مقعدا التي يعدها البرلمان الفدرالي.

وللاشارة كان اللقاء فضاء للنقاش وتبادل التجارب بين النساء البرلمانيات والصحفيات حول مسألة وساطة عمل النساء البرلمانيات. فقد كانت الدورة التكوينية فرصة لتوطيد العلاقة بين البرلمانيات والصحفيات، من جهة، وفتح نقاش صريح ومفتوح حول مختلف المشاكل التي يواجهها الطرفان في ممارسة مهنتهم، من جهة أخرى.

أكرانيا : البرلمان يخفق في إقرار قانون يفرج على تيموشينكو

رفض البرلمان الأوكراني ستة مشروعات قوانين كانت تسمح بنقل المعارضة المسجونة يوليا تيموشينكو إلى الخارج للعلاج كما يطالب الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاق شراكة.

وحصلت النصوص الستة التي تمكن المدانين من تلقي العلاج بالخارج على أصوات أقل من 200 نائب، بينما يحتاج إقرارها إلى غالبية 226 صوتاً.

وكان حزب المناطق الذي يقوده الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الذي يشكل أغلبية في البرلمان أعلن

أنه لن يصوت على «قوانين تيموشينكو»، لأنها، كما قال مسؤول بالحزب، غير كاملة وتتضمن تناقضات كبيرة.

وحكم على تيموشينكو عام 2011 بالسجن سبع سنوات بتهمة سوء استغلال السلطة بتوقيع اتفاقية لاستيراد الغاز مع روسيا عام 2009، ونقلت إلى المستشفى في أبريل 2012 بسبب إصابتها بآلام حادة في الظهر.

وفي أول رد فعل قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي إمار برون إن رفض البرلمان السماح لتيموشينكو للسفر إلى الخارج لتلقي العلاج يعرض اتفاق الشراكة مع أوكرانيا للخطر. وردا على سؤال عما تعنيه الخطوة التي اتخذها البرلمان قال إن هذا يعني أن أوكرانيا لا تستوفي الشروط، ولا يمكن بالتالي توقيع اتفاق الشراكة معها.



وكانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي قالت إن بلادها مستعدة لاستقبال تيموشينكو لتأمين العلاج لها شككت في رغبة كييف في التوصل إلى اتفاق الشراكة.

أن 45 تقريبا سيحصلون على حق المواطنة الذي يمنحهم أيضا حق العمل والإقامة في باقي بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين.

ومالطا عضو في الاتحاد الأوروبي، وهي أيضا عضو في اتفاقية شينجن للسفر بين بلدان الاتحاد الأوروبي ولديها اتفاقية لإلغاء تأشيرات السفر مع الولايات المتحدة.

وقال إيريك ميغور الرئيس التنفيذي لمجموعة هينلي وبارتنرز الدولية التي ستشرف على هذا النظام لوسائل إعلام مالطية أنه من المتوقع أن يتقدم ما بين 200 و300 فرد بطلبات للحصول على المواطنة كل عام.



وقدر موسكات أن النظام الجديد سيجلب للحكومة 30 مليون يورو في عامه الأول، وهو ما يعني

مالطا: البرلمان يوافق على بيع حق المواطنة

وافق البرلمان في مالطا، يوم 12 نوفمبر 2013، على بيع حق المواطنة في الجزيرة الواقعة في البحر المتوسط مقابل 650 ألف يورو، لأى متقدم من بلد غير عضو في الاتحاد الأوروبي.

وقال رئيس الوزراء جوزيف موسكات أن هذه الخطوة تهدف إلى جلب عائدات للدولة، وأنها تجتذب الأثرياء الذين قد يستثمرون أموالهم في الجزيرة.

ستراسبورغ:

البرلمان الأوروبي يضغط لإنهاء تبديل المقرين ستراسبورج وبروكسل وفرنسا تؤكد تمسكها ببقاء المقر على أراضيها

قرر البرلمان الأوروبي يوم 20 نوفمبر 2013، ممارسة ضغوط من أجل تغيير معاهدة الاتحاد الأوروبي بما يسمح له بتحديد مقره، حيث توقع مسئولون أن تحديد مقر واحد للبرلمان الأوروبي سيوفر ملايين اليورو سنوياً.

يذكر أنه لسنوات عدة انتقد أعضاء البرلمان الأوروبي ومعارضون المقر الذي نصت عليه معاهدات تأسيس الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها ينتقل البرلمان من مقره في بلجيكا إلى مدينة ستراسبورج الفرنسية لعقد الجلسات العامة 12 مرة سنوياً. وتشير حسابات البرلمان إلى أن عملية الانتقال هذه تكلف ما يقدر بـ 103 ملايين يورو «139 مليون دولار» في العام.



وجاء في نص تمت الموافقة عليه يوم الأربعاء 20 نوفمبر 2013، أن «استمرار الانتقال الشهري بين بروكسل وستراسبورج أصبح بالنسبة لمعظم مواطني الاتحاد الأوروبي قضية رمزية سلبية»، مؤكداً أن هذه العملية تزداد صعوبة بشكل خاص في ظل الأزمة المالية الحالية ومساعي خفض التكاليف. وأضاف النص أن المقر سيكون: «أكثر فعالية وتأثيراً من حيث التكلفة واحتراماً للبيئة إذا كان موجوداً في مكان واحد».

وتم اختيار ستراسبورج لتكون مقر البرلمان بسبب موقعها الرمزي، على الحدود بين فرنسا وألمانيا، ويشكل تدفق البرلمانين الشهري على المدينة أمراً مهماً لاقتصادها.

ويستطيع البرلمان بدء مراجعات للمعاهدة بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، ولكن هذا يدفع المسألة على جدول أعمال الدول الأعضاء، التي يجب أن توافق بالإجماع، وكانت فرنسا حذرت من أنها لن توافق مطلقاً على هذه الخطوة.

وأعرب وزير الشؤون الأوروبية الفرنسي تييري ريبونتان عن اندهاشه من أنه في الوقت الذي تواجه فيه أوروبا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، فإن البرلمان الأوروبي يقضى وقتاً في حديث محكوم عليه بالفشل قانونياً. وشدد ريبونتان على أن موقف فرنسا بشأن مقر البرلمان الأوروبي «ثابت ومعروف»، إذ يقوم على احترام المعاهدات التي تنص بشكل لا لبس فيه على أن مقر البرلمان الأوروبي هو ستراسبورج، حيث تنعقد 12 جلسة عامة شهرياً. وقال إن فرنسا تلتزم وتمسك بقوة بالامتنال لهذه الأحكام، التي تعكس التزام بناء أوروبا لبناء قارة متعددة المراكز.

واعتبر الوزير الفرنسي أن الطعن فيما يتعلق بمقر ستراسبورج من شأنه أن يهدد جميع الاتفاقات المتعلقة بمقرات جميع المؤسسات الأوروبية، وهي مغامرة لا ترغب البلدان الأوروبية في خوضها.

الفكر البرلماني 33

مجلة مجلس الأمة

عدد 33 الثالث والثلاثون - ديسمبر 2013

عقدت الجمعية العامة والوفاء البرلمانية، صدرها مجلس الأمة

دور البرلمان في قوة الدولة الجزائرية المعاصرة واستقرارها

البرلمان وقانون المالية لسنة 2014

المساهمة البرلمانية في تفعيل الممارسة الديمقراطية

الصواب الدستورية لعملية المبادرة بالتشريع في النظام البرلماني الجزائري

عملية الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة

العملية التشريعية ونظم التصديلات في الأنظمة البرلمانية المقارنة

المجتمع المدني ليس منظمات غير حكومية فحسب ، بل هو جماعات أهلية نشطة ، تعمل معا بطرق مختلفة وعديدة لتجد حلولاً للمشكلات المشتركة لأعضائها وتعزز مصالحهم وتدافع عنها. ورغم أن هذه الجماعات الأهلية لا تستطيع القيام بذلك إلا إذا كانت مستقلة عن الحكومة، فإنها بحاجة إلى التواصل الدائم معها حول الموضوعات التي تؤثر في مصالح أعضائها.

ذلك أن دور المواطنين في الديمقراطية لا ينتهي بالانتخاب. بل يجدر بهم أن يعملوا مع السلطات باستمرار لتظل على اتصال بالشعب واحتياجاته .

البرلمان الديمقراطي من جانبه يسعى إلى تشجيع وجود مجتمع مدني مفعم بالنشاط، والعمل معه لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه البلد، وتحسين جودة القوانين وملاءمتها للواقع .

من موضوع "المساهمة البرلمانية في تفعيل الممارسات الديمقراطية"